واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د.خالد بن عبدالكريم بن سليمان البصير
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد
قسم الإدارة والتخطيط التربوي – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة لواقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد تم اختيار المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من (٥٨) عميدا ووكيلا، استجاب منهم (٣٨)، وقُسمت الأداة إلى أربعة محاور: الأول: متغيرات الدراسة، الثاني: تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة في أبعاده الثلاثة، الثالث: صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة، والرابع: مقترحات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها ما يلي:

- أن أفراد الدراسة متفقون بدرجة "ضعيفة" على تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة في بُعديْه التنظيمي والمجتمعي.
- أن أفراد الدراسة متفقون بدرجة "متوسطة" على تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة في بُعده الأكاديمي.
- أن أفراد الدراسة مؤيدون بدرجة "عالية" على وجود صعوبات لتفعيل المسؤولية المجتمعية، وعلى المقترحات لتفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة.
- أشارت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة في جميع محاور الاستبانة تعزى لمتغيرات الدراسة، إلا في محور واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية في بُعده المجتمعي بين من سنوات خدمتهم أقل من ٥ سنوات، ومن سنوات خدمتهم ١٠ سنوات وأكثر لصالح من سنوات خدمتهم ١٠ سنوات وأكثر، وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد دون الباحث عددا من التوصيات.

- **Reality of Social Responsibility Activation in Faculties of Imam Muhammad ibn Saud Islamic University**
- Dr. Khalid AbdulKareem Al Busair
- Imam Muhammad ibn Saud Islamic University
- Faculty of Social Sciences, Department of Management and Educational Planning
- **Abstract:**
- This study aimed to investigate reality of social responsibility activation in Faculties of Imam Muhammad ibn Saud Islamic University. The researcher followed the descriptive approach, and used the questionnaire as a tool for the study. The study population consisted of (58) deans and deputy deans, whereas, the study sample consisted of (38) deans and deputy deans. The study tool consisted of four sections: first section: study variables, second section: social responsibility activation in the Faculties of University in its three dimensions, third section: difficulties of social responsibility activation in the Faculties of University, and fourth section: proposals for social responsibility activation in the Faculties of University. The most important results of the study included the following:
- • The study sample agreed with "a low degree" on the social responsibility activation in the Faculties of University in both the organizational and societal dimensions.

- • The study sample agreed with "a medium degree" on the social responsibility activation in the Faculties of University in the academic dimension.
- • The study sample agreed with "a high degree" on the existence of difficulties in the social responsibility activation in the Faculties of University, and the proposals for the social responsibility activation in the Faculties of University.
- • The study indicated that there were no statistically significant differences in the responses of study samples in all the questionnaire sections attributable to the study variables, except in the section of reality of social responsibility activation; in the societal dimension between the years of service less than 5 years and the years of service 10 years and more for the benefit of the years of service 10 years and more**.** Based on the study results, the researcher made a number of recommendations.
- **Keywords:** Social Responsibility, Organizational Dimension, Academic Dimension, Societal Dimension, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، البعد التنظيمي، البعد الأكاديمي، البعد المجتمعي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١- التعريف بمشكلة الدراسة:

١/١- المقدمة:

تفرض تحديات العصر على الفرد أن يعيش وفق منظومة اجتماعية، يرتبط بها، ويقوم بالدور المناط به، فهو اجتماعي بطبعه، ولا يستطيع العيش وحده، الأمر الذي يحتم عليه التكيف مع من حوله، والقيام بأدوار محددة، وما يترتب على هذا الأدوار من التزامات فردية أو جماعية، وما يتوقعه الآخرون منه، بالقيام بالمسؤولية تجاه نفسه أولا وتجاه مجتمعه، ويتعلم الفرد هذه المسؤولية بداية من أسرته، وتكمل وتنضج من اختلاطه بأقرانه في مؤسسات التعليم، ولا يخفى أن لمؤسسات التعليم أدوارا مهمة في العصر الحديث -ولاسيما مؤسسات التعليم العالي- فقد تطورت وتَعدَّتْ تزويد المستفيدين منها بالعلوم الأساسية والفرعية التي يحتاجونها، إلى المجتمع وكيفية التأثير فيه، وهو في حقيقته يُعد التزاما أخلاقيا لكل فرد في هذه المؤسسة التربوية، ومسؤولية مجتمعية يقدمها الفرد تجاه مجتمعه.

وقد تطور هذا المفهوم -المسؤولية المجتمعية- بشكل ملحوظ منذ ظهوره في منتصف القرن العشرين، وحتى أصبح الآن ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، واتسعت دائرته ليشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، ووصل إلى هموم المجتمع، والبيئة، والنمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وبات ينظر إلى هذه المسؤولية على أنها عقد بين المجتمع ومؤسساته، سواء الحكومية منها أو الخاصة، تقوم به المؤسسات، وتلتزم بموجبه بإرضاء المجتمع، وتحقيق وتقديم مصلحته على المصالح الشخصية، وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة الاجتماعية: كمحاربة الفقر، ومكافحة التلوث، وإيجاد فرص عمل متنوعة، والمشاركة في حل كثير من مشكلات المجتمع الأساسية كالمواصلات والإسكان والصحة. (الغالبي، والعامري، ٢٠٠٥م).

لقي موضوع المسؤولية المجتمعية في الجامعات مؤخرا اهتماما واسعا بالنظر إلى الحاجة لإبرازه وجعل عمله مؤطرا بعمل مؤسسي، وإدراجه ضمن منظومة العمل الإداري الجامعي، وتضمينه في مناهج الجامعات، وقياس جودة مخرجاتها بالدور التي تقدمه للمجتمعات، الأمر الذي يؤسس فكرا إداريا تنافسيا جديدا، يخدم المجتمع وقضاياه، ويساهم بشكل فاعل في حل مشكلاته، ويقدم لها الحلول العلمية.

وقد انتقل مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى الفكر الإداري الجامعي، حيث أصبح يمثل اتجاها إداريا وأخلاقيا، وبات شائعا ومرغوبا به في أوساط مؤسسات التعليم العالي، فالتزام هذه المؤسسات بالمسؤولية المجتمعية يساعدها في تحسين صورتها، وتعزيز قيمتها المؤسسية والأخلاقية أمام المجتمع، وكذلك في تطوير البيئة الجامعية من أجل تحقيق رسالة الجامعة، وكما تساعد في بناء علاقة أخلاقية وشفافة بين الجامعة وأصحاب المصلحة، تساعدهم أيضا في تحقيق أهدافهم التي تتوافق مع التنمية الشاملة. (مخلوف، ٢٠١١م)، و(Ahmad & Tavreh,2011)، و(Dahan & Senol,2012).

٢/١ـ مشكلة الدراسة:

اهتمت وزارة التعليم العالي سابقا -وزارة التعليم حاليا- بموضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات وذلك من خلال اختيارها للمسؤولية المجتمعية للجامعات محورا رئيسا للمعرض الدولي الرابع، والذي عقد في مدينة الرياض ٦-١٤٣٤/٦/٩ه، والذي ركزت ندواته العلمية الخمس على هذه المسؤولية، وقدم بيانه الختامي بعنوان: "الدور الاجتماعي للجامعات: آفق أوسع نحو التعاون والتفاهم"، ثم تبع ذلك عدة ملتقيات في الجامعات، كان منها ملتقى جامعة المجمعة بعنوان: "ملتقى الجامعات الخليجية والمسؤولية الاجتماعية: رؤى إستراتيجية وممارسات فاعلة" والذي عقد في مدينة المجمعة ١١-١٤٣٧/٢/١٣ه، وكان من أهم أهدافه: التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وعرض ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المجتمعين الداخلي والخارجي للجامعات، وإيضاح أدوار الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية، وتشخيص الصعوبات والتحديات التي تواجه الجامعات والمجتمع المحلي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

ويعد تبني الجامعات السعودية الحكومية للمسؤولية المجتمعية ركيزة أساسية في تنمية المجتمع، ويُنمي أدوارها في المجتمع المحيط بها، الأمر الذي يعزز من روح المسؤولية لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، ويكثف قنوات التواصل بين الجامعات ومؤسساته وأفراده والمجتمع المحلي، كما ويُسهم في تحسين البرامج والمشروعات المجتمعية القائمة، وتطويرها في ضوء المستجدات العلمية الحديثة، ويزيد من فعالية الجامعات في المجتمع. (وزارة التعليم العالي،٢٠١٣م).

وقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة كدراسة (بن سعيد، ١٤٣٤ه)، ودراسة (الشمري، ١٤٣٦ه)، ودراسة (الخليوي، ١٤٣٧ه)، ودراسة (الفارس، ١٤٣٧ه) من أن المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية لازالت غير محددة، بالشكل الذي يجعل منها عملا له قواعد واضحة، فضلا عن وجود لوائح تنظمه، كما وتتسم بعدم وضوحها في الجامعات بالشكل الإجرائي لما تقدمه من مسؤولية مجتمعية، وينقصها رؤية واضحة، وشح كبير في المخصصات المالية.

وانطلاقا من الوعي المتنامي والمؤطر بأطر علمية وعملية بأهمية تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية، ولخبرة الباحث العملية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فإن الدراسة الحالية تسعى لدراسة واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣/١ـ تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيس: ما واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟

<u>ويتفرع منه الأسئلة التالية:</u>

١ـ ما واقع تفعيل البعد التنظيمي للمسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

٢- ما واقع تفعيل البُعد الأكاديمي للمسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟
٣- ما واقع تفعيل البُعد المجتمعي للمسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟
٤- ما الصعوبات لتفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟
٥- ما المقترحات لتفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟
٦- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠،٠٥) بين إجابات أفراد الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة؟

١/٤- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

١. تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أبعاده التنظيمية، والأكاديمية، والمجتمعية.
٢. الحد من صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٣. تقديم مقترحات تسهم في تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١/٥- أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

١. تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام العالمي المتزايد لمفهوم المسؤولية المجتمعية في أدوار الجامعات الحديثة.
٢. تقديم إضافة علمية في المسؤولية المجتمعية للجامعات، بسبب شح الدراسات العلمية المحلية عن تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات من المنظور الإداري.
٣. فتح المجال أمام الباحثين لزيادة الدراسة والبحث في المسؤولية المجتمعية للجامعات.

الأهمية التطبيقية:

١. إعطاء المسؤولين بالجامعة مؤشرا عن واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة.
٢. الاستفادة من خبرات القيادات الأكاديمية العليا (عمداء الكليات، ووكلائهم) بمؤسسات التعليم العالي بتسليط الضوء في هذه الدراسة على وجهة نظرهم.
٣. يرجى أن تقدم نتائج الدراسة صورة واضحة عن الصعوبات لتفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة.

١/٦- حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في الآتي:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على تحديد واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية في أبعادها التنظيمية، والأكاديمية، والمجتمعية.
- **الحد المكاني:** اقتصرت الدراسة على جميع عمداء المعاهد العليا والكليات، ووكلائهم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **الحد الزماني:** تم تطبيق الدراسة الميدانية الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٧/ ١٤٣٨هـ.

٧/١ـ مصطلحات الدراسة:

المسؤولية المجتمعية: عرفها (كمال، ٢٠١١م) بأنها: التزام الجامعة قولا وعملا بمجموعة مبادئ وقيم، من شأنها تحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلبتها وللمجتمع المحلي بأكمله، وتنفيذها من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم، والبحث، والإدارة المؤسسية، والتفاعل المجتمعي، وغير ذلك".

وتعرف إجرائيا: إستراتيجية مؤطَّرة بِبُعدٍ أخلاقي، يحكم أداء الجامعة لجميع المستفيدين، مبنية على مبادئ تلتزم بها الجامعة أمام نفسها والمجتمع، يؤثر على أبعادها التنظيمية والأكاديمية والمجتمعية، ويظهر هذا الالتزام على جميع وظائف الجامعة من تدريس، وبحث علمي، وخدمة مجتمعية، في شتى المجالات الإدارية وغيرها.

ويُقصد إجرائيا بأبعاد الدراسة ما يلي:

- **البعد التنظيمي:** الجوانب المتعلقة ببنية التنظيم الجامعي وعلاقته بالمستفيدين، كالهياكل التنظيمية، وإجراءات العمل، وتحديد المهام والصلاحيات، وتحديد المسؤوليات والسلطات والصلاحيات، وصناعة القرار، واستثمار الموارد.
- **البعد الأكاديمي:** الجوانب المتعلقة بنتاج البيئة الجامعية ـمن قادة أكاديميين، أو أعضاء هيئة التدريس، أو الطلاب- كالبرامج الأكاديمية المختلفة من بكالوريوس، أو ماجستير، أو دكتوراه، والأنشطة الصفية واللاصفية، والمشروعات البحثية العلمية.
- **البعد المجتمعي**: الجوانب المتعلقة بعلاقة المستفيدين بعضهم ببعض داخل الحرم الجامعي من جهة، وعلاقتهم بالمجتمع الخارجي من جهة أخرى، كالعلاقات الإنسانية، وإحياء المناسبات المجتمعية، والتطوع، وإقامة الشراكات، وتقديم الخدمات، وغيرها.

١/٢ـالإطار النظري للدراسة:

أولا: المسؤولية المجتمعية:

تمهيد:

عُرفت مسؤولية الأفراد لما حولهم من أفراد ومجتمعات منذ وقت طويل، إلا أن تطور الفكر الإداري ساهم في زيادة الاهتمام بمفهوم المسؤولية المجتمعية ومداخلها في إدارة المنظمات، لضمان التزامها بالأداء المسؤول من وجهة نظر المعنيين بهذه المنظمات، وكذلك تقديم ما يؤمله المجتمع من تلك المنظمات تجاهه.

ويشير كل من (حسن، ٢٠٠٧م)، و(عامر، ٢٠٠٧م) إلى وجود انفصال واضح، وانعدام توازن بين العمليات داخل الجامعات، فهناك انفصال بين أدوار الجامعة بين البحث العلمي، والتدريس الأكاديمي، والخدمة المجتمعية في تلك المؤسسات، كما تشير أيضا إلى وجود قصور في قدرة مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية على قيادة تنمية حقيقية في مجتمعاتها، تكون مبنية على المعرفة وكثافة الإنتاج داخل المجتمع، وإلى وجود ضعف في دورها التثقيفي والتربوي، وفي الروابط بينها وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية داخل مجتمعاتها.

١ـ مفهوم المسؤولية المجتمعية في الجامعات:

تباينت آراء المختصين الإداريين في تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات، ويعزى سبب هذا التباين لاختلاف النظرة للجامعة وأدوارها، واختلاف مفهوم المسؤولية المجتمعية وحدودها من مجتمع لآخر، ويمكن عرض أهمها:

فقد عرفها (Ahmadi & Tavreh, 2012)، بأنها "جميع الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي، وتحقق خلالها خدمات للمجتمع بالتدريس والبحث والخدمات الأخرى لبيئة المجتمعات"، وبحسب

هذا المفهوم، فإن كل ما تقوم به الجامعات يعد مسؤولية مجتمعية، وداخل في نطاقها، بينما عرفها (Jimenez, 2007) بأنها "القدرة على نشر مجموعة من المبادئ والقيم وممارستها من خلال أربعة أنشطة هي: الإدارة والتدريس والبحوث والأنشطة الإضافية، وتبني الجامعات مسؤوليتها الأكاديمية والتنظيمية حسب المفاهيم الأخلاقية التي تتوافق مع احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه وهي جزء من شخصيتها"، وينظر هذا المفهوم للمسؤولية المجتمعية للجامعات على أنه التزام أخلاقي، في حين يعرفها (شاهين، ٢٠١١م) بأنها "نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة، يشمل الآثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والإنساني والطبيعي، وعلى دوره الفاعل في تعزيز تطور إنساني مستدام للبشرية، وهي إستراتيجية تسعى إلى التقليل من البصمة الأيدولوجية للمؤسسة عبر الاستخدام الرشيد للمصادر، وتسعى إلى تثقيف مجتمع الجامعة نحو أخلاقيات التنمية المستدامة"، فهذا المنظور يرى أن المسؤولية المجتمعية للجامعات هو معالجة آثار الجامعة على هذا المجتمع، أو التقليل واحتواء تلك الآثار.

ويتضح مما سبق أن تعدد التعريفات للمسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي وتنوعها، راجع إلى تنوع زاوية تركيز كل منها، حيث يركز بعضهم الأنشطة التي تقوم بها الجامعات، ويركز بعضها على الجانب القيمي والأخلاقي للمسؤولية المجتمعية من خلال أدوار الجامعات، وكلها يكمل بعضها.

٢- أهمية تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات:

أشارت العديد من الدراسات لأهمية التزام الجامعات بالمسؤولية المجتمعية، فهي من أهم مؤسسات المجتمع، وبدورها تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، وتحقق الرفاهية للأفراد، وقد خطت الجامعات خطوات كبيرة في هذا المجال، فأصبح التعامل مع المسؤولية المجتمعية عامل إستراتيجي مميز لنشاطاتها، وشرطا لضمان بقاءها وتكيفها مع بيئتها، ويساعدها في تحسين صورتها، وتعزيز قيمتها المؤسسية والأخلاقية أمام المجتمع، وكذلك في تطوير بيئتها الجامعية، من أجل تحقيق رسالة وأهداف الجامعة. (مخلوف، ٢٠١١).

وقد أشار (Marinescu, et al, 2010) إلى أهمية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات بما يلي – مختصرة-:

١. أن الجامعات هي الممول الرئيس للموظفين الجدد في المؤسسات الحكومية والخاصة.
٢. أن الجامعات تلعب دورا رئيسا تعليميا وبحثيا في المجتمعات التي توجد فيه.
٣. أن الجامعات تساعد الأفراد على التوازن بين الرغبات الشخصية واحتياجات المجتمع.
٤. أن الجامعات تعمل على توسيع مجالات المشاركة مع القطاع الخاص فيما يخدم أهدافها.
٥. أن الجامعات هي المسؤولة في التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع، من تحديات بيئيّة، أو اقتصادية، أو ثقافية...

وتضيف (بن سعيد، ١٤٣٤ه) أهمية تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات بما يلي:

١. تحقيق الجامعة للجودة في خدمة المجتمع وفق مقاييس دولية.
٢. تعزيز سمعة الجامعة محليًا ودوليًا وكسب ثقة المجتمع بتحسين نتائج أداؤها.
٣. تحسين علاقات الجامعة وتنظيمها مع أصحاب المصلحة.
٤. تعزيز الولاء الوظيفي لموظفي الجامعة.
٥. ضمان نزاهة التعاملات في الجامعة من خلال المشاركة المسؤولة، والمنافسة العادلة.
٦. تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية في الجامعة.
٧. تحقيق المصلحة العامة والمشاركة الفاعلة في المجتمع والتنمية المستدامة.

وتأسيسا لما سبق يمكن النظر لأهمية المسؤولية المجتمعية في الجامعات بأنها تسهم بتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ورفاهية أفراده ومنظماته، وتظهر أهمية تفعيلها في تحقيق الجامعة بتحسين سمعتها المحلية والدولية، وكسب ثقة المجتمع، والحصول على الفوائد الإستراتيجية طويلة المدى، وجذب موارد جديدة واستدامتها، وزيادة قوة تأثيرها المجتمعي والبيئي والاقتصادي، وربط وظائف الجامعة بالاحتياجات الفعلية لحاجات المجتمع، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية فيها.

٣- أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات:

سعت كثير من الدراسات الحديثة التي تناولت المسؤولية المجتمعية في الجامعات لتقسيمها إلى عدة أبعاد أو مجالات ليسهل دراستها، لذا فقد قسمتها دراسات إلى أبعاد اقتصادية، وأخلاقية، وشبه اجتماعية، وخيرية، وبيئية، وقسمتها دراسات أخرى إلى أبعاد هي: البعد الإداري والإجرائي، والبعد المجتمعي، والبعد الأخلاقي والقيمي، والبعد البيئي والصحي، والبعد الوطني والانتمائي، والبعد المعرفي والتربوي، فيما قامت بعض الدراسات بتقسيمها إلى أبعاد من منظور آخر تتناول أبعاد هي: الحوكمة والإدارة، والطلاب، والعاملون، والبعد الاجتماعي، والمحافظة على البيئة، والشراكات، والتحسين المستمر، كما قسمتها أخرى إلى أبعاد تعليمية، وتنظيمية، وبيئية، واجتماعية، ومعرفية. (الشمري، ١٤٣٦ه).

وقد قسمها (شاهين، ٢٠١١م) وفق تأثيراتها إلى أربعة أبعاد:

١. بُعد تعليمية تربوية: بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة من أجل تنمية مستدامة.
٢. بُعد معرفية: بالتعريف بالمسؤولية المجتمعية عبر النشاطات العلمية والتثقيفية.
٣. بُعد تنظيمية وبيئية: عبر تنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة.
٤. بُعد مجتمعية: عبر المشاركة في تجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير.

يلاحظ مما سبق تعدد تقسيمات أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات، وتنوع جوانب التركيز في تقسيمها، وقد يعود ذلك لتعدد منطلقات الباحثين والاختلاف بينهم في تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي، الذي يمثل وجهة النظر التي يرونها، لذا فقد ذهب الشمري (١٤٣٦ه) إلى رأي يتفق مع ذلك، حيث أشار إلى أن اختلاف الغايات وما هو مطلوب دراسته في المسؤولية المجتمعية ينتج عنه اختلاف طرائق تقسيم الأبعاد في دراسة المفهوم.

وبالرجوع إلى الأدب الإداري في المسؤولية المجتمعية فإنه يمكن اختيار أبعاد المسؤولية المجتمعية وفق الأولويات التي تتناسب مع طبيعة الجامعات السعودية وأهدافها وأهميتها بالنسبة للمجتمع، لذلك فإن الدراسة الحالية تتبنى الأبعاد التالية: البعد التنظيمي، والبعد الأكاديمي (ويشمل البعد التعليمي والبعد المعرفي)، والبعد المجتمعي (ويدخل فيه البعد البيئي)، وقد تم اختيار هذه الأبعاد لكونها شاملة لجوانب الأداء الجامعي للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر الباحث.

٤- متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات:

أشارت العديد من الدراسات للمتطلبات اللازم توافرها لتفعيل وظيفة الجامعة في المسؤولية المجتمعية، وهي في (شاهين، ٢٠١١م)، و(شقوارة، ٢٠١٣م)، و(الصائغ، ٢٠١٤م) مختصرة:

١. تطوير ثقافة الأفراد والمؤسسات حول المسؤولية المجتمعية.
٢. تخصيص ميزانيات محددة لدعم برامج المسؤولية المجتمعية.
٣. تطوير البنية التحتية الجامعية الداعمة للمسؤولية المجتمعية.
٤. توفير المحفزات النظامية للجامعات التي تلبي احتياجات المجتمع الداخلي والخارجي.
٥. تحديد معايير المسؤولية المجتمعية بدقة، ومنح جوائز للتميز في أدائها.
٦. تبني المواصفة العالمية للمسؤولية المجتمعية ISO 26000 وتطبيقها في الجامعات.
٧. وضع مؤشرات للمسؤولية المجتمعية للجامعات بما يتوافق مع المبادئ الدولية.
٨. توفير مظلة اجتماعية وطنية تنطوي تحتها جميع المبادرات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية.
٩. تضمين المسؤولية المجتمعية في خطة الجامعة وأهدافها وإجراءاتها.
١٠. مشاركة جميع منسوبي الجامعة في المجال التطوعي لخدمة المجتمع.
١١. وضع الجامعات المسؤولية المجتمعية في صلب إستراتيجياتها اعتمادا على دراسات وأبحاث، للوقوف على احتياجات المجتمع باستمرار.
١٢. إنشاء وحدة مختصة بالمسؤولية المجتمعية تتبع الإدارة العليا للجامعة.
١٣. عقد مؤتمرات بشكل دوري تشارك فيه جميع الجامعات المحلية مع الجهات ذات العلاقة لمناقشة السياسات العامة للمسؤولية المجتمعية للجامعات وعرض التجارب الناجحة.

١٤. تضمين مفاهيم المسؤولية المجتمعية في المقررات الدراسية.
١٥. إعادة صياغة التوصيف الوظيفي لمنسوبي الجامعة بما يُؤكد على مسؤولياتهم المجتمعية.
١٦. وضع معايير ومؤشرات أداء قابلة لقياس لأداء الجامعة لمسؤولياتها المجتمعية.

ويمكن ملاحظ أن متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات يمكن تصنيفها في مجموعات تمثل متطلبات تنظيمية تتعلق بالأنظمة واللوائح والثقافة التنظيمية، ومتطلبات بشرية تتعلق بتحديد مواصفات منسوبي الجامعات الذين يقومون بهذه الأدوار، ومتطلبات مادية تتعلق بالجوانب المالية والمخصصات المالية لتفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعة.

٥- صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات:

تواجه الجامعات العديد من الصعوبات التي يمكن أن تحد من قدرتها على تفعيل المسؤولية المجتمعية، وتأتي بعض هذه الصعوبات من داخل الجامعات وبعضها من الخارج، وقد أشار كل من (مرسي، ومحمد، ٢٠١٠م)، و(عواد، ٢٠١٠م)، و(شقوارة، ٢٠١٣م)، و(عبدالمؤمن، ٢٠١٣م) إلى بعض الصعوبات، أهمها مختصرة:

١. نقص الكوادر الإدارية المتخصصة في تطوير الشراكة المجتمعية.
٢. عزوف مؤسسات المجتمع المحلي عن المشاركة في البرامج المقدمة من الجامعة.
٣. وجود فجوة بين البرامج المقدمة من الجامعة والاحتياجات الفعلية للمجتمع.
٤. غياب السياسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية في نظام التعليم العالي.
٥. اكتفاء الجامعات بتبني المسؤولية المجتمعية في رؤيتها ورسالتها دون تضمينها في الأنشطة والممارسات المختلفة.
٦. نقص المعلومات الدقيقة عن احتياجات ومشكلات المجتمع.
٧. قدم الهياكل التنظيمية في الجامعات، والتي لا تخدم المسؤولية المجتمعية.
٨. غياب المعايير المحددة للمسؤوليات المجتمعية لأنشطة الجامعات.
٩. ضعف تدريب منسوبي الجامعات على آليات تفعيل المسؤولية المجتمعية.
١٠. نقص الموارد الذي تتلقاها الجامعة في أبواب الصرف الرسمية لتمول شؤون المسؤولية المجتمعية.

وتأسيسا لما سبق يمكن تقسيم هذه الصعوبات إلى صعوبات تنظيمية، وصعوبات بشرية، وصعوبات مالية، وأن من أهم الصعوبات في تفعيل المسؤولية المجتمعية هو غياب المعايير الواضحة لهذه المسؤولية في الجامعات، وعدم وجود نظام يقوِّم الجامعات بأدوارها الثلاث مكتملة، حيث أن هذه الصعوبات مرتبطة ارتباطا وثيقا، ويؤثر بعضها على بعض، فبعض هذه الصعوبات تنظيمية، تنتج عن صعوبات بشرية، وبعضها تنظيمية تتسبب بصعوبات مالية، فسوء الإدارة مثلا يتسبب في إساءة استثمار الموارد المتاحة، كما وأن النظرة التقليدية لدور الجامعة من قبل المجتمع قد يعيق الاتصال الفعال بين الجامعة والمجتمع.

ثانيا: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

يعد المعهد العلمي في الرياض نواة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فقد تأسس في عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥٠ م عندما عهد مؤسس المملكة العربية السعودية جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ـ رحمه الله ـ إلى مفتي الديار السعودية آنذاك سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ـ رحمة الله ـ بافتتاح المعهد، تلاه بعد ذلك افتتاح العديد من المعاهد ، ثم افتتاح كلية العلوم الشرعية في عام ١٣٧٣ه، والتي تعرف الآن بكلية الشريعة، وتعد واحدة من أعرق الكليات الشرعية في العالم الإسلامي، ثم توالى بعدها افتتاح العديد من الكليات والمعاهد العليا والعلمية، والتي كانت تتبع آنذاك للرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٣٩٤/٨/١٧هـ، وتوج بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٥٠ بتاريخ ١٣٩٤/٨/٢٣هـ بالموافقة على نظام "جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية" وهي مؤسسة علمية، تقدم برامج دراسية متنوعة وعلى مختلف المستويات التعليمية، سواء على مستوى التعليم العام، كما في معاهدها العلمية، أو على مستوى التعليم العالي، وتقدم برامج البكالوريوس، والدراسات العليا، وتميزت في الأساس بمخرجاتها الشرعية، واللغوية، وسائر العلوم الإنسانية، وهي الوحيدة من الجامعات السعودية التي لها وجود خارج المملكة، ومقرها الرئيس العاصمة الرياض، ومعاهدها العليا وكلياتها هي:
المعهد العالي للقضاء، المعهد العالي للدعوة والاحتساب، كلية الشريعة، كلية أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، كلية اللغة العربية، كلية العلوم الاجتماعية، كلية اللغات والترجمة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية علوم الحاسب والمعلومات، كلية العلوم، كلية الطب، كلية الهندسة، وكلية الإعلام والاتصال، معهد تعليم اللغة العربية، معهد الملك عبدالله للترجمة والتعريب، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، ويوجد في هذه الكليات أكثر من ثمانين قسما علميا، وتحوي المدينة الجامعية أيضا على مدينة متكاملة لتعليم الطالبات، تحمل اسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود -رحمه الله، والعديد من العمادات المساندة، والمراكز البحثية والخدمية، وكراسي البحث العلمي، وفرعا جامعيا في محافظة الأحساء، وثلاثة معاهد خارج المملكة في اليابان، وإندونيسيا، وجيبوتي، وستة وستين معهدا علميا منتشرة في مناطق المملكة الثلاث عشرة كلها. (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٥ه).

٢/٢ـ الدراسات السابقة:

اشتمل هذا الجزء على الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث تم التركيز على الدراسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي، مع قلتها وذلك لحداثة المجال في الإدارة التربوية، وهي على النحو الآتي:

أولا: الدراسات المحلية والعربية:

دراسة عبدالمؤمن (٢٠١٢م) بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية: نحو تنمية المناطق العشوائية، دراسة مطبقة على جامعة حلوان"، هدفت الدراسة إلى تحديد صور المسؤولية المجتمعية للجامعة في تنمية المناطق العشوائية، وفائدة تلك المسؤولية على الجامعة بكافة القطاعات، والكشف عن الصعوبات التي تحول دون إسهام الجامعات في المسؤولية المجتمعية، وتقديم تصور مقترح يتضمن مجموعة من المؤشرات التخطيطية التي تساهم في زيادة صور تحمل المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية في المناطق العشوائية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة والمسح الاجتماعي والمقابلة أدوات للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع وكلاء كليات جامعة حلوان لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وجميع الأساتذة المشاركين في إحدى مشروعات المنطقة العشوائية، وعددهم (١٢) فردا، والمسح الاجتماعي لعينة عشوائية لأرباب الأسر، وعددهم (١٩٢) فردا، ومقابلة مفتوحة للوكلاء والأساتذة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: عدم توافر صور المسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه المجتمع المحيط من المناطق العشوائية بالصورة المطلوبة، أو لأنها ليست ذات تأثير لتركيزها على الجانب النظري ونشر الوعي دون الاهتمام بالتنمية الفعلية من خلال البرامج والمشروعات، وتقديم خدمات ملموسة لسكان تلك المناطق، وارتفاع معدل الصعوبات التي تحد من تحقيق الجامعة للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع المحيط من المناطق العشوائية، وحاجة الجامعة إلى زيادة تطبيقات المسؤولية المجتمعية لتنمية المناطق العشوائية.

دراسة شلدان، وصايمة (٢٠١٤م) بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها"، هدفت الدراسة لمعرفة المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بغزة وسبل تفعيلها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة أداة لها، وتكونت عينة الدراسة من (١٣٥) عضو هيئة تدريس من أصل (٤١٠)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة كبيرة، وأوصت بضرورة قيام

الجامعة بإعداد برامج لتوجيه أعضاء هيئة التدريس وإرشادهم للقيام بمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه الطلبة والجامعة والمجتمع المحلي.

دراسة المنهراوي (٢٠١٥م) بعنوان: "دور الجامعة في تمكين طلابها من المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة"، هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الواقعي للتعليم الجامعي في مصر، وذلك من خلال آراء الطلاب والأساتذة، والتعرف على القيم الجامعية التي تساعد الطلاب على المشاركة في العمل التطوعي، والتحديات والمعوقات التي تحد الطلاب من المشاركة الاجتماعية والسياسية داخل الجامعة بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة، وتحديد القصور في واقع التعليم العالي حاليا، ومعالجتها، ومواطن القوة وتعزيزها، وتطويرها، بما يتماشى مع المتغيرات المعلوماتية، واختارت الدراسة منهج دراسة الحالة منهجا لها، والمقابلة والملاحظة المباشرة أداتي الدراسة، وتم تطبيقها على أربع حالات من الطلاب يتميزون بالمشاركة في الأعمال التطوعية المختلفة، وتوصلت الدراسة من خلال نتائجها إلى صياغة سيناريوهات مستقبلية في ضوء البدائل المستقبلية التي أشار إليها الأساتذة والطلاب في الجامعة من خلال تقسيم السيناريوهات المقترحة للتعليم الجامعي إلى سيناريو امتدادي، وسيناريو إصلاحي، وسيناريو تحولي.

دراسة الشمري (١٤٣٦ه) بعنوان "تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض"، هدفت الدراسة إلى تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعات الحكومية تجاه المسؤولية المجتمعية، وتقديم مقترحات لتطوير أداء الجامعات في هذا الجانب، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لها، وتناولت الدراسة ستة أبعاد تمثل واقع المسؤولية المجتمعية في الجامعات محل الدراسة وهي: الإداري والإجرائي، والمجتمعي، والأخلاقي والقيمي، والبيئي والصحي، والوطني والانتمائي، والمعرفي والتربوي، وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية طبقية بلغت (١٠٧) قائد جامعي من جامعات الرياض الحكومية المتمثلة في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن دور الجامعات تجاه المسؤولية المجتمعية (جيد) بشكل عام، وأنها لا تزال غير محددة بما يجعل منها مهمة واضحة لها قواعد منظمة ومنهجية وميزانية محددة، وأن ما يقدم في الجامعات حتى الآن يقع في إطار وظيفة خدمة المجتمع.

دراسة الخليوي (١٤٣٧ه) بعنوان: "تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية بمدينة الرياض: إستراتيجية مقترحة"، هدفت الدراسة إلى واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية بمدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية، وتحديد المتطلبات اللازم توافرها في الجامعات لتفعيل المسؤولية المجتمعية، والكشف عن المعوقات التي تحد من تفعيلها، وبناء إستراتيجية مقترحة لتفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية بمدينة الرياض، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لها، وتم تطبيقها على فئتين: عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس، بلغ عددهم (٢٧٢)، ومجتمع القيادات الأكاديمية، وبلغ عددهم (٢٦٧)، وقسمت إلى أربعة أبعاد: البعد المجتمعي، والبيئي، والأكاديمي، والتنظيمي، وتوصلت إلى نتائج أبرزها: أن الجامعة تسهم في التنمية الوطنية المستدامة عند نجاحها في تفعيل المسؤولية المجتمعية، وتحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعات يتطلب تضمينها في وظائفها، وأن أهم المعوقات التي تحد من دور الجامعة في تفعيل المسؤولية المجتمعية هي: قلة الحوافز المادية المخصصة لمنسوبي الجامعة المساهمين في تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة، وقلة مخصصات دعم المسؤولية المجتمعية في موازنة الجامعة، وغياب آليات تقويم نتائج المسؤولية المجتمعية في أنشطة الجامعة، وقصور في تدريب منسوبي الجامعة على مفاهيم المسؤولية المجتمعية وكيفية ممارستها، وضعف ثقافة التطوع والعمل المجتمعي لدى منسوبي الجامعة.

دراسة الفارس (١٤٣٧هـ) بعنوان: "درجة ممارسة المسؤولية المجتمعية لدى القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة الملك سعود"، هدفت الدراسة إلى تحديد درجة ممارسة المسؤولية المجتمعية لدى

القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة الملك سعود، والمعوقات التي تحول دون تبنيهم للمسؤولية المجتمعية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لها، وتكونت عينة الدراسة من (١١٦) فردا من القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة الملك سعود، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: تمارس القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة الملك سعود المسؤولية المجتمعية دائما، وهناك معوقات تعيق ممارسة القيادات الأكاديمية والإدارية للمسؤولية المجتمعية أهمها: قلة الحوافز المخصصة للعاملين في أنشطة المسؤولية المجتمعية، وضعف مفهوم المسؤولية المجتمعية في الوسط الطلابي، وضعف الميزانية المخصصة لأنشطة المسؤولية المجتمعية، وندرة الدروات التدريبية التوعوية حول مفهوم المسؤولية المجتمعية وكيفية ممارستها.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

دراسة نجاتي، وآخرون(Nejati,et al, 2011) بعنوان: "المسؤولية المجتمعية المشتركة والجامعات: دراسة حول مواقع أفضل (١٠) جامعات رائدة في العالم"، هدفت الدراسة إلى واقع اهتمام الجامعات الرائدة عالميًا في المسؤولية المجتمعية، ومعرفة مدى التزام هذه الجامعات بالمفهوم، وتم دراسة الجامعات العشر الأولى المختارة من قبل التايمز، شملت العينة جامعات: هارفارد، وكيمبردج، ويال، ولندن، وإمبريال كولج، وأكسفورد، وشيكاغو، وبرنستون، ومعهدي ماساشوستس وكاليفورنيا التقنيين، وقد استخدمت الدراسة تحليل المحتوى منهجا لها، وقام فريق البحث بفحص محتوى المواقع الإلكترونية لتلك الجامعات وتحليله، بالإضافة إلى تقاريرها السنوية، كما قام بتحليل محتويات مواقع التواصل الاجتماعي والتقارير الاجتماعية حولها، وذلك بمطابقة المجالات الرئيسية للمسؤولية المجتمعية التي تعتمدها وثيقة أيزو للمسؤولية المجتمعية للمنظمات ISO26000، وأظهرت النتائج أن الجامعات العالمية الرائدة ملتزمة بمسؤوليتها المجتمعية بشكل عام بالرغم من وجود بعض الاختلافات في المجالات، فاهتمامها بأغلب المجالات فيما عدا مجال الاندماج المجتمعي والتطوير، حيث لم يتم الإعلان عنه بشكل واضح في المواقع الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات ملتزمة بالشفافية خاصة فيما يتعلق بالحكم التنظيمي، وتتيح المعلومات بشفافية كالتقارير يمكن إطلاع الزوار عليها، وفيما يتعلق بالممارسات العملية وحقوق الإنسان فقد قدمت الجامعات معلومات كافية عن مزايا الموظفين والتعويضات والتدريب والتطوير المقدم لهم وتحقيق التنوع، كما أظهرت بعض الجامعات اهتمامًا بالجانب الصحي والتوازن الحياتي لمنسوبيها، واتفقت الجامعات في اهتمامها بالمحافظة على البيئة، وبتقديم مبادرات متعددة.

دراسة داهان، وسينول (Dahan & Senol, 2012) بعنوان: "المسؤولية المجتمعية المشتركة في مؤسسات التعليم العالي: حالة جامعة إسطنبول بلجي"، هدفت الدراسة إلى تحديد آليات التطبيق الناجحة لتحقيق المسؤولية المجتمعية المشتركة في الجامعات التركية، وتحديد العوامل المساعدة على نجاحها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الوثائقي، ودراسة الحالة والمقابلة أداتي للدراسة، وتم الحصول على المعلومات من وثائق الجامعة المنشورة وغير المنشورة: كالتقارير، والمسوح، والدراسات، ودليل الطالب، وتقرير الجامعة نهاية عام (٢٠١٠م)، والموقع الإلكتروني الرسمي للجامعة، كما تم إجراء مقابلتين منظمة مع شخصيتين قياديتين في الجامعة لهما معرفة مباشرة بسياسات وممارسات المسؤولية المجتمعية للجامعة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن نجاح الجامعة في تحقيق المسؤولية المجتمعية مرتبط بتبنيها لإستراتيجية واضحة، وقادرة على ترجمتها إلى إجراءات محددة وواقعية، وإيمان الإدارة العليا بالمسؤولية المجتمعية للجامعة، ودعمها لمساعي تحقيقها في الجامعة، كما أن تحقيقها ونجاحها يتطلب تعميق التزام الجامعة بالمسؤولية المجتمعية على المستويين التشغيلي والأكاديمي، وأن الاندماج الهادف والمتميز بين الجامعة والمجتمع يعمل على بناء قيمة مضافة للجامعة، وتسهم في تحسين صورتها، وإعطائها السمعة الجيدة، وتكسبها ميزة تنافسية.

دراسة بلنغبونغان، وآخرون (Plungpongpan, et al. 2016) بعنوان: "علاقة المسؤولية المجتمعية للجامعة بدرجة شعبية الجامعات الخاصة في بانكوك"، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المسؤولية

المجتمعية للجامعة، وشعبية الجامعات الخاصة لدى المجتمع في بانكوك، واعتبار أن ضمان الجودة ومكوناتها جانب مهم لزيادة شعبية الجامعات الخاصة، والتي بدورها تحتاج إلى مزيد من المزايا لتنافس الجامعات الخاصة الأخرى، ومن أهم هذه الميزات التزامها بالمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع، وذلك لتعزيز مكانتها في عالم تنافسي يسعى لتحقيق رضا المستفيدين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمقابلات -لقادة الجامعات الخاصة- والاستبانة -موجهة لأولياء أمور الطلاب والطلاب- أداتي للدراسة، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: اتفاق القادة في الجامعات الخاصة على وجوب المسؤولية المجتمعية، وأن الطلاب أكثر وعيا من والديهم في العثور على الجامعات المناسبة لاحتياجاتهم، وذلك من خلال الاطلاع على آخر المستجدات لأنشطة الجامعات التي تظهر في وسائل الإعلام وعلى الشبكة العنكبوتية، وأن مواقع الجامعات على الإنترنت ليس عاملا رئيسا في اختيار الطلبة للجامعات.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، فإنه يمكن استخلاص ما يلي:

- أهمية الموضوع باعتبار أن المسؤولية المجتمعية دورا مهما من أدوار الجامعة، تسعى مؤسسات التعليم العالي لتفعيله، وذلك للقيام بأدوار مهمة وحديثة، للرفع من رضا المستفيدين.
- اتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي المسحي، إلا دراسة المنهراوي (٢٠١٥م)، ودراسة ناجاتي، وآخرون (٢٠١١م)، ودراسة داهان، وسينول (٢٠١٢م)، فقد استخدمت الأولى منهج دراسة الحالة، والثانية تحليل المحتوى، والثالثة استخدمت المنهج الوثائقي مع المنهج الوصفي.
- واتفقت أيضا مع جميع الدراسات السابقة في أن مجتمع الدراسة كان منصبا على الجامعات.
- وعلى الرغم من اتفاق الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة في المجال، فجميعها درست المسؤولية المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي، إلا أنها اختلفت معها جميعا في الهدف، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بينما كان للدراسات السابقة أهداف أخرى، فقد هدفت دراسة عبدالمؤمن (٢٠١٢م) لتحديد صور المسؤولية المجتمعية للجامعة في تنمية المناطق العشوائية، وهدفت دراسة شلدان، وصايمة (٢٠١٤م) لمعرفة المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الإسلامية وسبل تفعيلها، وجاء هدف دراسة المنهراوي (٢٠١٥م) لتحديد الدور الواقعي للتعليم الجامعي، والتعرف على القيم الجامعية التي تساعد الطلاب في المشاركة في العمل التطوعي، وهدفت دراسة الخليوي (١٤٣٧ه) لبناء إستراتيجية مقترحة لتفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية بمدينة الرياض، وهدفت دراسة داهان، وسينول (٢٠١٢م) إلى تحديد آليات التطبيق الناجحة لتحقيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات التركية.
- وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة فيما يلي:
  - بناء الإطار النظري المناسب لهذه الدراسة.
  - اختيار المنهج المناسب للدراسة.
  - بناء وتصميم أداة الدراسة (الاستبانة)، واختيار الأساليب الإحصائية المناسبة.

لذا فإن الدراسة الحالية سعت لسد بعض الفجوات البحثية، والتي لم يتم تناولها في تلك الدراسات، من حيث الهدف والحدود الموضوعية والمكانية، حيث تعد هذه الدراسة الأولى في تطبيقها للمسؤولية المجتمعية على القيادات الأكاديمية في الكليات الجامعية.

٣- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

١/٣- منهج الدراسة:

هدفت الدراسة لتحديد واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أبعاده التنظيمية، والأكاديمية، والمجتمعية، لذا فقد تم اختيار المنهج الوصفي المسحي، والذي يهتم بدراسة الواقع، وتحديد العوامل المؤثرة فيه، من حيث: طبيعتها، والعلاقات القائمة بينها، ولا يقتصر هذا المنهج على مجرد الوصف، بل يتعداه إلى التفسير والتحليل، بغية التوصل إلى حقائق دقيقة عن الظروف القائمة من أجل تطويرها وتحسينها، وكذا التوصل إلى استنتاجات ذات دلالة ومغزى عن الظاهرة موضوع الدراسة. (العساف،٢٠١٢م).

٢/٣- مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع عمداء المعاهد العليا والكليات ووكلائهم، والبالغ عددهم (٥٨) فردا، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٧ه) وقد استجاب منهم (٣٨) فردا، وفق التفصيل الآتي:

جدول (١) يبين عدد مجتمع الدراسة، وعدد المجيبين منهم

م	المسمى	العدد الفعلي	المجيبون
١	العمداء	١٧	١٤
٢	الوكلاء	٤١	٢٤
	المجموع	٥٨	٣٨

٣/٣- أداة الدراسة:

تم إعداد أداة الدراسة على النحو الآتي:

مراجعة الدراسات السابقة، والمراجع العلمية المختلفة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تم بعدها تم بناء الاستبانة بصورتها الأولية، وعرضها على عدد من المحكمين، ثم تم تعديل الاستبانة بناء على اقتراحات المحكمين، بعدها تم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة، بعد اعتماد صورتها النهائية، وقد حوت الأداة على جزءين أساسين هما:

الجزء الأول: اشتمل على البيانات الأساسية لمجتمع الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة.

الجزء الثاني: شمل على محاور الاستبانة الثلاث، وهي: المحور الأول: واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد شمل على (٩) عبارات في بعده التنظيمي، و(٨) عبارات في بعده الأكاديمي، و(٨) في بعده المجتمعي، أما المحور الثاني: فقد شمل على (٨) عبارات كل منها تمثل صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة، وفي المحور الثالث: شمل على (٦) عبارات كل منها تمثل مقترحات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة، وقد سئل المبحوثون عن درجة الموافقة، وفق مقياس ليكرت الرباعي: (عالية، متوسطة، ضعيفة، معدومة).

٤/٣- أسلوب تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل: معامل ارتباط بيرسون، ومعامل ألفا كرونباخ، والتكرارات والنسبة المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار تاء (T)، واختبار تحليل التباين، واختبار شيفيه (Scheffe)، وذلك باستخدام برنامج (SPSS)، وتم تحديد طول الخلايا للاستجابات وفق الجدول الآتي:

جدول (٢) طول الخلايا بالنسبة لمحاور الاستبانة

المتوسط	درجة الموافقة
٣,٢٥ ــ ٤	عالية
٢,٥١ ــ ٣,٢٥	متوسطة
١,٧٦ ــ ٢,٥٠	ضعيفة
١ ــ ١,٧٥	معدومة

٥/٣- قياس صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- صدق أداة الدراسة:

١- قياس الصدق الظاهري لأداة الدراسة: تم قياس الصدق الظاهري لأداة الدراسة، وذلك بعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المختصين، وقد بلغ عدد المحكمين ١٦ محكما، وفي ضوء آرائهم تم تعديل بعض العبارات، وحذف بعضها، وإضافة عبارات أخرى.

٢- قياس الصدق الداخلي للأداة:

للتأكد من الصدق الداخلي للأداة وتماسك العبارات بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، فقد تم قياس صدق الاتساق الداخلي للأداة من خلال بيانات استجابات أفراد الدراسة، وذلك بحساب معامل ارتباط "بيرسون" بين كل عبارة من عبارات المحور، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (٣) معامل ارتباط بيرسون لعبارات المحور بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط				
	المحور الأول (أولاً)	المحور الأول (ثانياً)	المحور الأول (ثالثاً)	المحور الثاني	المحور الثالث
١	**٠,٤٤٤	**٠,٦٦٩	*٠,٣٣٥	**٠,٤٤٧	**٠,٦٦٠
٢	**٠,٤٦٠	**٠,٥٢١	*٠,٣٤٩	**٠,٤٥٤	**٠,٤٥٣
٣	**٠,٤٩٥	**٠,٧٢٣	**٠,٥٨٨	**٠,٣٧٦	**٠,٤٨٤
٤	**٠,٦٢٥	**٠,٦٧١	**٠,٤٢٧	**٠,٦٧٢	**٠,٥١٥
٥	**٠,٤١٩	**٠,٧٥٥	**٠,٦٨٥	**٠,٤٨٢	**٠,٤٣٢
٦	**٠,٤٢٩	**٠,٧٣٠	*٠,٣١٥	*٠,٣٩٩	*٠,٣٩٦
٧	**٠,٥٤٠	**٠,٥٨٨	*٠,٣٦٩	**٠,٤٩٥	
٨	**٠,٥٧٣	*٠,٣٣٧	**٠,٦٦٣	*٠,٣٧٨	
٩	**٠,٤٩٦			*٠,٣٧٧	

(**) دالة عند ٠،٠١

(*) دالة عند ٠,٠٥

يتضح من الجدول (٣) أن جميع معامل ارتباط بيرسون دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١ و٠,٠٥)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور.

ب-ثبات أداة الدارسة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ ويوضح الجدول التالي قيمة معامل الثبات لكل جزء من أجزاء الاستبانة، والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (٤) قيم معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبانة

المحور	معامل الثبات
واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ببُعد التنظيمي	٠,٨٠٠
واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ببُعد الأكاديمي	٠,٨٧٥
واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ببُعد المجتمعي	٠,٨٦٤
واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبعاده الثلاثة	٠,٨٠٩
صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٠,٨٣٨
مقترحات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٠,٨٠٢
كامل الاستبانة	٠,٨٤٠

ويتضح من الجدول (٤) أن قيم معاملات الثبات مرتفعة مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

٦/٣- وصف أفراد الدراسة:

- **العمل الحالي:**

جدول (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمل الحالي

العمل الحالي	التكرار	النسبة (%)
عميد الكلية	١٤	٣٦,٨
وكيل الكلية	٤١	٦٣,٢
المجموع	٣٨	١٠٠

يتضح من الجدول (٥) أن ٦٣,٢% من أفراد الدراسة عملهم الحالي وكيل الكلية، وأن ٣٦,٨ منهم عملهم الحالي عميد الكلية، ويعزى زيادة عدد الوكلاء عن العمداء أن لكل كلية أو معهد وكيلين أو أكثر.

- **الدرجة العلمية:**

جدول (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة (%)
أستاذ	٣	٧,٩
أستاذ مشارك	١٦	٤٢,١
أستاذ مساعد	١٩	٥٠
المجموع	٣٨	١٠٠

يتضح من الجدول (٦) أن ٥٠% من أفراد الدراسة درجتهم العلمية أستاذ مساعد، وأن ٤٢,١% منهم درجتهم العلمية أستاذ مشارك، وأن ٧,٩% منهم درجتهم العلمية أستاذ، ويفسر ذلك أن عدد الأساتذة المساعدون في الجامعة هم الأكثر في أعضاء هيئة التدريس، إذ يمثلون ما نسبته ٥٨% من عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إحصائية غير منشورة، عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس، ١٤٣٦هـ)

- **سنوات الخدمة في العمل الحالي:**

جدول (٧) توزيع أفراد الدراسة حسب سنوات الخدمة في العمل الحالي

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة (%)
أقل من ٥ سنوات	١٦	٤٢,١
أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات	٢٠	٥٢,٦
١٠ سنوات وأكثر	٢	٥,٣
المجموع	٣٨	١٠٠

يتضح من الجدول (٧) أن ٥٢,٦% من أفراد الدراسة سنوات خدمتهم أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات، وأن ٤٢,١% منهم سنوات خدمتهم أقل من ٥ سنوات، وأن ٥,٣% منهم سنوات خدمتهم ١٠ سنوات وأكثر، ويعزى ذلك حرص إدارة الجامعة على التدوير الوظيفي للقيادات الأكاديمية في الجامعة، إذ يمثل ٤٢،١% أقل من خمس سنوات، بينما يمثل ٥،٣% هم من خدمتهم تزيد عن عشر سنوات.

٤-عرض نتائج الدراسة، وتحليلها وتفسيرها:

١/٤- عرض نتائج الدراسة المتعلقة بأسئلة الدراسة:

١-إجابة السؤال الأول: ما واقع تفعيل الُبعد التنظيمي للمسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

للتعرف على واقع تفعيل الُبعد التنظيمي للمسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٨) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، حول البُعد التنظيمي

م	العبارة		درجة الموافقة				المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة			
١	تعبر الكلية عن مسؤوليتها المجتمعية من خلال رؤيتها ورسالتها	ك	١	١٠	٢٦	١	٢,٢٩	٠,٥٦٥	٦
		%	٢,٦	٢٦,٣	٦٨,٤	٢,٦			
٢	تعلن الكلية عن مسؤوليتها المجتمعية من خلال قنوات إعلامية مختلفة	ك	٠	١٩	١٨	١	٢,٤٧	٠,٥٥٧	٣
		%	٠	٥٠	٤٧,٤	٢,٦			
٣	تعكس الأنظمة واللوائح المطبقة في الكلية التزامها بالمسؤولية المجتمعية	ك	٠	٧	٢٢	٩	١,٩٥	٠,٦٥٥	٧
		%	٠	١٨,٤	٥٧,٩	٢٣,٧			
٤	يوضح الوصف الوظيفي للعمداء والوكلاء دورهم في المسؤولية المجتمعية	ك	٠	٢	٢١	١٥	١,٦٦	٠,٥٨٢	٩
		%	٠	٥,٣	٥٥,٣	٣٩,٥			
٥	يتضمن الترشيح للقيادات في الكلية الإسهام في خدمة المجتمع	ك	٠	٦	١٨	١٤	١,٧٩	٠,٧٠٤	٨
		%	٠	١٥,٨	٤٧,٤	٣٦,٨			
٦	يشارك منسوبوا الكلية في صنع القرارات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية	ك	١	١٥	٢١	١	٢,٤٢	٠,٥٩٩	٥
		%	٢,٦	٣٩,٥	٥٥,٣	٢,٦			
٧	ترفع الكلية تقريرا دوريا للجامعة عن إنجازاتها في المسؤولية المجتمعية	ك	٤	١٩	٢	٠	٢,٧١	٠,٦٥٤	٢
		%	١٠,٥	٥٠	٣٩,٥	٠			
٨	توفر الكلية قنوات تواصل مفتوحة وفعالة بينها والمجتمع المحلي	ك	٤	٢١	١٣	٠	٢,٧٦	٠,٦٣٤	١
		%	١٠,٥	٥٥,٣	٣٤,٢	٠			
٩	تعزز الكلية ثقافة الترشيد في الموارد	ك	٢	١٩	١٢	٥	٢,٤٧	٠,٧٩٧	٤
		%	٥,٣	٥٠	٣١,٦	١٣,٢			
المتوسط الحسابي العام = ٢,٢٨، الانحراف المعياري العام = ٠,٢٨٧									

تضح من الجدول (٨) أن المتوسط العام لدرجة الموافقة على عبارات البعد التنظيمي كانت ضعيفة، بمتوسط حسابي بلغ (٢،٢٨) ويمكن تفسير أهم النتائج كالآتي:

١. توفر الكلية قنوات تواصل مفتوحة وفعالة بينها والمجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٧٦) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، ويعزى ذلك أن الكليات لا تملك صلاحيات مطلقة بالتواصل مع المجتمع المحلي، وأن تواصلها مع المجتمع المحلي يمر عبر قنوات إدارية رسمية قد تطول، الأمر الذي يجعل كثيرا من الكليات تعزف عن التواصل مع المجتمع المحلي، وهو ما يعد مطلبا مهما من متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بالكليات، وهو ما أشارت إليه دراسة (عبدالمؤمن، ٢٠١٢م) وهو عدم توافر صور المسؤولية المجتمعية بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع المحلي.

٢. ترفع الكلية تقريرا دوريا للجامعة عن إنجازاتها في المسؤولية المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٧١) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، ويفسر ذلك أن التقارير السنوية التي ترفعها الكليات عن إنجازات الكليات بالجامعة لا تضمن المسؤولية المجتمعية وليست من مهامها التي يجب أن ترفع بهذا التقارير، فالمطلوب رفعه هي أنشطة محددة سلفا فقط، دون الطلب من الكليات الرفع بأنشطتها في المسؤولية المجتمعية. (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٤ه).
٣. تعلن الكلية عن مسؤوليتها المجتمعية من خلال قنوات إعلامية مختلفة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٧)، وتعزز الكلية ثقافة الترشيد في الموارد حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٧)، ويشارك منسوبوا الكلية في صنع القرارات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٢)، تعبر الكلية عن مسؤوليتها المجتمعية من خلال رؤيتها ورسالتها حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢٩) مما يدل على أن درجة الموافقة فيها ضعيفة، ويعزى ذلك لعدم وضوح دور الكلية في المسؤولية المجتمعية، وانصرافها للرامج الأكاديمية التعليمية فقط، ويؤيد ذلك ما توصلت له دراسة (عبدالمؤمن، ٢٠١٢م) من ضعف توافر صور المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع المحيط، وأن منسوبي الكلية لا يشاركون في صنع القرارات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، وذلك لغياب أدوار الكلية ومنسوبيها في تفعيل المسؤولية المجتمعية، وهذا ما توصلت له دراسة (الشمري، ١٤٣٦ه) من أن أدوار مؤسسات التعليم العالي تجاه المسؤولية المجتمعية غير محددة، مما يجعلها غير واضحة، وما توصلت له دراسة (الخليوي، ١٤٣٧ه) من ضعف في ثقافة التطوع والعمل المجتمعي لدى منسوبي الجامعة، وكذلك توصيتها في توسيع مشاركة منسوبي الجامعة في اتخاذ القرارات الجامعية فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية.
٤. تعكس الأنظمة واللوائح المطبقة في الكلية التزامها بالمسؤولية المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (١,٩٥)، ويتضمن الترشيح للقيادات في الكلية الإسهام في خدمة المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (١,٧٩)، مما يدل على أن درجة الموافقة لهاتين العبارتين ضعيفة، ويمكن تفسير ذلك قلة التنظيمات في اللوائح المطبقة في الكليات عن المسؤولية المجتمعية، وهو ما اوصت به دراسة (الخليوي، ١٤٣٧ه) من إيجاد لوائح وأنظمة تنظم المسؤولية المجتمعية.
٥. يوضح الوصف الوظيفي للعمداء والوكلاء دورهم في المسؤولية المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (١,٦٦) مما يدل على أن درجة الموافقة معدومة، وتفسر هذه النتيجة بعدم وجود وصف وظيفي لعمداء الكليات ووكلائهم، وتوضيح أدوارهم في المسؤولية المجتمعية، إذ نصت المادة (٣٦) من أحكام عامة على "يتولى العميد إدارة الشؤون العلمية والإدارية والمالية للكلية أو المعهد في حدود النظام". (مجلس التعليم العالي، ١٤٢٨ه).

٢-إجابة السؤال الثاني: ما واقع تفعيل الُبعد الأكاديمي للمسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

للتعرف على واقع تفعيل الُبعد الأكاديمي للمسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٩) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، حول البُعد الأكاديمي

م	العبارة		درجة الموافقة				المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة			
١	تضمن الكلية المسؤولية المجتمعية في البرامج الأكاديمية	ك	١٠	٢٢	٦	٠	٣,١١	٠,٦٤٩	٢
		%	٢٦,٣	٥٧,٩	١٥,٨	٠			
٢	تطور الكلية البرامج الأكاديمية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع	ك	٦	٢٢	٩	١	٢,٨٧	٠,٧٠٤	٦
		%	١٥,٨	٥٧,٩	٢٣,٧	٢,٦			
٣	تلبي البرامج الأكاديمية في الكلية حاجات المجتمع من التخصصات	ك	١٥	١٦	٧	٠	٣,٢١	٠,٧٤١	١
		%	٣٩,٥	٤٢,١	١٨,٤	٠			
٤	تشجع الكلية البرامج البحثية المشتركة مع مؤسسات المجتمع	ك	٨	٢٢	٨	٠	٣	٠,٦٥٨	٣
		%	٢١,١	٥٧,٩	٢١,١	٠			
٥	توجه الكلية البحوث العلمية لتوليد المعرفة المعززة للمسؤولية المجتمعية	ك	٣	١٩	١٦	٠	٢,٦٦	٠,٦٢٧	٧
		%	٧,٩	٥٠	٤٢,١	٠			
٦	تشارك الكلية ببحوث تطبيقية تعالج مشكلات المجتمع	ك	١١	١٥	١١	١	٢,٩٥	٠,٨٣٧	٥
		%	٢٨,٩	٣٩,٥	٢٨,٩	٢,٦			
٧	تقدر الكلية الجهود المبذولة في المجتمع المحلي لتحفيز عملية التعليم والتعلم	ك	٨	٢١	٩	٠	٢,٩٧	٠,٦٧٧	٤
		%	٢١,١	٥٥,٣	٢٣,٧	٠			
٨	تقدم الكلية برامج علمية مجانية للمجتمع المحلي	ك	٠	٥	١٧	١٦	١,٧١	٠,٦٩٤	٨
		%	٠	١٣,٢	٤٤,٧	٤٢,١			
المتوسط الحسابي العام = ٢,٨٠، الانحراف المعياري العام = ٠,٤٣٦									

يتضح من الجدول (٩) أن المتوسط العام لدرجة الموافقة على عبارات البعد الأكاديمي كانت متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (٢،٨٠) ويمكن تفسير أهم النتائج كالآتي:

١. تلبي البرامج الأكاديمية في الكلية حاجات المجتمع من التخصصات حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٢١) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك أن كليات الجامعة تراجع برامجها الأكاديمية العلمية بشكل مستمر، سواء بإرادة منها، أو بطلب من

الجهات العليا (وزارة التعليم) لقياس حاجة المجتمع لها، وأن هذه المراجعة تكون ضرورية لبعض البرامج المقدمة لفئات من المجتمع، كما حدث في مراجعة برنامج الدبلوم العام في التربية، ودبلوم مديري المدارس عام ١٤٣٤ه.

٢. تضمن الكلية المسؤولية المجتمعية في البرامج الأكاديمية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,١١) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وتفسر هذه النتيجة أن غالب البرامج الأكاديمية التي تقدمها الأقسام العلمية تكون برامج علمية نظرية، وأن الأقسام العلمية التي تتقاطع مع المسؤولية المجتمعية في البرامج الأكاديمية هي أقسام قليلة جدا، إذ لا يوجد في الجامعة إلا قسم الخدمة الاجتماعية، وأن تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية مازال في بداياته، وأن الأدوار التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في هذه البرامج مازالت غير واضحة، وهو ما أوصت به دراسة (شلدان، وصايمة، ٢٠١٤م)، ودراسة (الفارس، ١٤٣٧ه) من ضرورة قيام الجامعات بإعداد برامج لتوجيه أعضاء هيئة التدريس للقيام بمسؤوليتهم المجتمعية تجاه المجتمع.

٣. تشجع الكلية البرامج البحثية المشتركة مع مؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣)، وتقدر الكلية الجهود المبذولة في المجتمع المحلي لتحفيز عملية التعليم والتعلم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٩٧)، وتشارك الكلية ببحوث تطبيقية تعالج مشكلات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٩٥)، وتطور الكلية البرامج الأكاديمية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٨٧)، مما يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت متوسطة، ويعزى ذلك أن البحوث المشتركة في الجامعة والمدعومة من مؤسسات المجتمع المحلي غالبا ما تكون بحوث موجهة لفائدة تلك المؤسسات، وأن تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى مؤسسات المجتمع مازال ضعيفا، وأن أكثر الجهات التصاقا بالجوانب المالية ولها شراكات مع الجامعات -المصارف مثلا- لا تقدم برامج للمسؤولية المجتمعية إلا بصفة محدودة كبرامج دعم الأعمال الصغيرة، وبرامج الحرف اليدوية، وبرامج تأهيل ذوي الإعاقة، وهي برامج متواضعة جدا، ولا ترقى للمطلوب، وهو ما توصلت له دراسة (الخليوي، ١٤٣٧ه) من ضعف شراكة القطاع الخاص مع الجامعات في المسؤولية المجتمعية.

٤. توجه الكلية البحوث العلمية لتوليد المعرفة المعززة للمسؤولية المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٦٦) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك أن اللوائح والأنظمة، سواء المتعلقة بترقية عضو هيئة التدريس، أو بجوائز التميز البحثي، لا تخدم تقديم بحوث علمية لتوليد المعرفة المعززة للمسؤولية المجتمعية، إذ تنص لوائح ترقية عضو هيئة التدريس خدمة لا تقل عن أربع سنوات، ونشر أربع وحدات منشورة أو مقبولة للنشر، دون تحديد، كذلك تنص المادة الثالثة من فروع جائزة التميز البحثي ومجالاتها أن البحوث تكون في مجالات محددة، الأمر الذي يجعل البحوث العلمية المتعلقة بتوليد المعرفة المعززة للمسؤولية المجتمعية ضعيفة جدا، إذ لا يوجد محفزات لها، وهو ما يعد من متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعية، فقد أشارت دراسة (شاهين، ٢٠١١)، و(شقوارة، ٢٠١٣م) أن من المتطلبات لتفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات وضع الجامعات المسؤولية المجتمعية في صلب إستراتيجياتها اعتمادا على دراسات وأبحاث.

٥. تقدم الكلية برامج علمية مجانية للمجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (١,٧١) مما يدل على أن درجة الموافقة معدومة، ويمكن تفسير ذلك أن الكليات لا تقدم برامج مجانية للمجتمع المحلي، وذلك لانشغال الكليات والأقسام العلمية ببرامجها الأكاديمية.

٣-إجابة السؤال الثالث: ما واقع تفعيل الُبعد المجتمعي للمسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

للتعرف على واقع تفعيل الُبعد المجتمعي للمسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٠) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، حول البُعد المجتمعي

م	العبارة		درجة الموافقة				المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة			
١	تحرص الكلية على تحسين سمعتها في المجتمع المحلي	ك	١٤	٢٣	١	٠	٣,٣٤	٠,٥٣٤	١
		%	٣٦,٨	٦٠,٥	٢,٦	٠			
٢	تتبنى الكلية تقويم المجتمع المحلي لها ولبرامجها كجزء مهم من التقويم	ك	٠	٢١	١٦	١	٢,٥٣	٠,٥٥٧	٢
		%	٠	٥٥,٣	٤٢,١	٢,٦			
٣	تشترك الكلية مع مؤسسات المجتمع لخدمة المجتمع المحلي	ك	١	١٨	١٨	١	٢,٥٠	٠,٦٠٤	٣
		%	٢,٦	٤٧,٤	٤٧,٤	٢,٦			
٤	يوجد نواد طلابية في الكلية لتقديم خدمات مجتمعية متنوعة	ك	١	٥	٢٧	٥	٢,٠٥	٠,٦١٣	٦
		%	٢,٦	١٣,٢	٧١,١	١٣,٢			
٥	تشجع الكلية منسوبيها للانضمام إلى الجمعيات المحلية	ك	١	٧	٢٠	١٠	١,٩٧	٠,٧٥٣	٧
		%	٢,٦	١٨,٤	٥٢,٦	٢٦,٣			
٦	تتابع الكلية خريجيها بعد تخرجهم	ك	٠	١٣	٢٠	٥	٢,٢١	٠,٦٦٤	٥
		%	٠	٣٤,٢	٥٢,٦	١٣,٢			
٧	يعرض موقع الكلية جهودها المقدمة للمجتمع المحلي	ك	٠	١٤	٢٣	١	٢,٣٤	٠,٥٣٤	٤
		%	٠	٣٦,٨	٦٠,٥	٢,٦			
٨	تخصص الكلية أيام تطوعية لمنسوبيها لخدمة المجتمع المحلي	ك	١	٢	٢١	١٤	١,٧٤	٠,٦٨٥	٨
		%	٢,٦	٥,٣	٥٥,٣	٣٦,٨			
المتوسط الحسابي العام = ٢,٣٣، الانحراف المعياري العام = ٠,٢٦٦									

يتضح من الجدول (١٠) أن المتوسط العام لدرجة الموافقة على عبارات البعد المجتمعي كانت ضعيفة، بمتوسط حسابي بلغ (٢،٣٣) ويمكن تفسير أهم النتائج كالآتي:

١. تحرص الكلية على تحسين سمعتها في المجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٣٤) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، ويمكن تفسير ذلك أن الجامعات تحرص على تحسين سمعتها في المجتمع المحلي، وهو ما تؤيده دراسة (بلنغبونغان، وآخرون، ٢٠١٦م) من أهمية

السمعة لدى مؤسسات التعليم العالي، وحرص هذه المؤسسات على الظهور بالسمعة الحسنة لدى المجتمع المحلي.

٢. تتبنى الكلية تقويم المجتمع المحلي لها ولبرامجها كجزء مهم من التقويم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٥٣) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك أن معايير التقويم، سواء لعضو هيئة التدريس، او الكلية ومنسوبيها، لا يشمل جانب تقويم المجتمع المحلي كمعيار لتقويم البرامج الأكاديمية المقمة في الكلية، مما يضعف الاهتمام به، وهو ما توصلت له دراسة (نجاتي، وآخرون، ٢٠١١م) من أن تميز الجامعات الرائدة العشر الأولى في العالم تهتم بتقويم المجتمع المحلي لبرامجها، وتجعله معيارا لجودة ما تقدمه من برامج لهم

٣. تشترك الكلية مع مؤسسات المجتمع لخدمة المجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٥٠) مما يدل على أن درجة الموافقة ضعيفة، ويفسر ذلك بأنه لا يوجد آلية رسمية لإلزام مؤسسات المجتمع المحلي بالمشاركة مع الجامعات بالمسؤولية المجتمعية، وهذا يدل على الشراكة بين الكليات ومؤسسات المجتمع المحلي لخدمة المجتمع لم تصل للمعيار المطلوب، الأمر الذي يحتم على الإدارة العليا بالجامعة لإيجاد قنوات رسمية وغير رسمية لإشراك مؤسسات المجتمع المحلي معها في خدمة المجتمع.

٤. يعرض موقع الكلية جهودها المقدمة للمجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣٤) مما يدل على أن درجة الموافقة ضعيفة، ويمكن تفسير ذلك أن كليات الجامعة لم تفعل الموقع الإلكتروني لها بالحد المطلوب، الأمر الذي يجعل من اطلاع المجتمع المحلي لأنشطة الكلية ضعيف، إذ لا يتعدى كثير من مواقع الكليات على كلمة العميد، والتعريف بالجهة، وبعض الروابط المتعلقة بهذه الكلية، وهو ما أكدت عليه دراسة (نجاتي، وآخرون، ٢٠١١م) من أهمية تفعيل المواقع الإلكترونية، وعرض جميع الفعاليات فيه.

٥. تتابع الكلية خريجيها بعد تخرجهم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢١) مما يدل على أن درجة الموافقة ضعيفة، وتعزى هذه النتيجة أن الكليات لا ترى من أدوارها متابعة الخريجين بعد تخرجهم، وزيادة الصلة بهم، وأن هناك إدارة في عمادة شؤون القبول والتسجيل لشؤون الخرجين تعنى بذلك، ومع هذا فأنشطتهم بالتواصل مع خريجي الكليات ضعيف، ويمكن رد هذا لعدم وجود رابطة تعنى بخريجي الجامعات كما هو معمول به في الجامعات الرائدة.

٦. يوجد نواد طلابية في الكلية لتقديم خدمات مجتمعية متنوعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٠٥) مما يدل على أن درجة الموافقة ضعيفة، ويمكن تفسير ذلك أن نشاط النوادي الطلابية في الكليات محصور على النشاط العلمي والثقافي، والنشاط الرياضي، دون الاهتمام بالأنشطة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.

٧. تشجع الكلية منسوبيها للانضمام إلى الجمعيات المحلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (١,٩٧) مما يدل على أن درجة الموافقة ضعيفة، ويمكن تفسير ذلك عزوف كثير من أعضاء هيئة التدريس بالانضمام إلى جمعيات محلية، وأن انضمامهم – إن وجد- فهو محصور على الجمعيات العلمية التي تخدمهم في تخصصهم، وأن عمل عضو هيئة التدريس في جمعيات خارج الجامعة يكون منفصلا عن نشاطه العلمي في الجامعة.

٨. تخصص الكلية أيام تطوعية لمنسوبيها لخدمة المجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (١,٧٤) مما يدل على أن درجة الموافقة معدومة، ويمكن تفسير ذلك لانعدام هذه الثقافة لدى مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يحتم على صناع القرار سن اللوائح والأنظمة التي تجعل من المسؤولية المجتمعية جزءا من أدوار منسوبي الجامعة، وهو ما توصلت له دراسة (الخلوي، ١٤٣٧ه) أن من أهم معوقات التي تحد من دور الجامعة في تفعيل المسؤولية المجتمعية هو ضعف ثقافة التطوع والعمل المجتمعي لدى منسوبي الجامعة.

وبعد استعراض واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية في كليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبعادها التنظيمية والأكاديمية والمجتمعية، يمكن ترتيب هذه أبعاد المسؤولية في درجة استجابات أفراد الدراسة كالآتي:

- **ترتيب الابعاد:**

جدول (١١) يبين ترتيب أبعاد المسؤولية المجتمعية الثلاثة حسب استجابات أفراد الدراسة

م	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	البعد التنظيمي	٢,٢٨	٠,٢٨٧	٣
٢	البعد الأكاديمي	٢,٨٠	٠,٤٣٦	١
٣	البعد المجتمعي	٢,٣٣	٠,٢٦٦	٢
المتوسط الحسابي العام = ٢,٤٧، الانحراف المعياري العام = ٠,٢٣٢				

من الجدول (١١) يتضح أن أبعاد المسؤولية المجتمعية تترتب وفق التالي:

١. البعد الأكاديمي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٨٠) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة.
٢. البعد المجتمعي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣٣) مما يدل على أن درجة الموافقة ضعيفة.
٣. البعد التنظيمي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢٨) مما يدل على أن درجة الموافقة ضعيفة.

ويتضح من المتوسط الحسابي العام والبالغ (٢,٤٧) أن درجة الموافقة على عبارات واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية في كليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبعادها التنظيمية والأكاديمية والمجتمعية جاءت "ضعيفة"، ويمكن تفسير ترتيب أبعاد المسؤولية المجتمعية بأن البعد الأكاديمي يستطيع أعضاء هيئة التدريس والأقسام العلمية والكليات القيام بجزء كبير منه وحدهم، لذا جاء أولا، بينما جاء البعد المجتمعي ثانيا في الترتيب، وذلك لأن الكليات تستطيع القيام بجزء بسيط منه، ولكنها تقف عاجزة عن تفعيل البعد الثالث "البعد التنظيمي" إذ حل في المرتبة الأخيرة، والذي لا تملك فيه الكليات إلا الرفع لذوي الاختصاص باقتراحات لتفعيل هذا البعد، ولذا كانت نتائج هذه الدراسة متناسقة مع النسق العام لتفعيل المسؤولية المجتمعية، ومع الثقافة السائدة في مؤسسات التعليم العالي، فقد جاء البعد الأول "البعد الأكاديمي" بدرجة متوسطة، لمقدور الكليات القيام بجزء كبير منه، بينما جاء البعد الثاني والثالث "البعد المجتمعي، والبعد التنظيمي" بدرجة ضعيفة لعدم مقدور الكليات القيام به وحدها دون مساندة من مؤسسات المجتمع المحلي، ودون سن لوائح وأنظمة من السلطات المختصة لتفعيل المسؤولية المجتمعية، وتنظيم العلاقة في هذا الشأن بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المحلي.

٤-إجابة السؤال الرابع: ما الصعوبات لتفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

للتعرف على صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٢) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، حول صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة

م	العبارة		درجة الموافقة				المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة			
١	نقص الكوادر الإدارية المتخصصة في تطوير الشراكة المجتمعية	ك	٩	٢٢	٧	٠	٣,٠٥	٠,٦٥٥	٧
		%	٢٣,٧	٥٧,٩	١٨,٤	٠			
٢	عزوف مؤسسات المجتمع المحلي عن المشاركة في برامج الكلية	ك	١٠	٢٤	٤	٠	٣,١٦	٠,٥٩٤	٦
		%	٢٦,٣	٦٣,٢	١٠,٥	٠			
٣	قلة الدورات التدريبية في الكلية لتفعيل الشراكة المجتمعية	ك	١٠	١٨	١٠	٠	٣	٠,٧٣٥	٨
		%	٢٦,٣	٤٧,٤	٢٦,٣	٠			
٤	ضعف الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة في التواصل بين الكلية ومؤسسات المجتمع المحلي	ك	٨	١٧	١٣	٠	٢,٨٧	٠,٧٤١	٩
		%	٢١,١	٤٤,٧	٣٤,٢	٠			
٥	كثرة الأعباء الإدارية الروتينية على القيادات الإدارية في الكلية	ك	٢٥	١١	٢	٠	٣,٦١	٠,٥٩٥	٢
		%	٦٥,٨	٢٨,٩	٥,٣	٠			
٦	غياب اللوائح المنظمة لشؤون المسؤولية المجتمعية في الجامعات	ك	٢٤	١٤	٠	٠	٣,٦٣	٠٤٨٩	١
		%	٦٣,٢	٣٦,٨	٠	٠			
٧	قلة الصلاحيات الممنوحة للكليات الكفيلة بتفعيل المسؤولية المجتمعية	ك	٢٤	١٢	٢	٠	٣,٥٨	٠,٥٩٩	٣
		%	٦٣,٢	٣١,٦	٥,٣	٠			
٨	وجود فجوة بين برامج الكلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع	ك	١٨	١٥	٥	٠	٣,٣٤	٠,٧٠٨	٥
		%	٤٧,٤	٣٩,٥	١٣,٢	٠			
٩	قلة الحوافز لمنسوبي الكلية المساهمين في تفعيل المسؤولية المجتمعية	ك	١٩	١٩	٠	٠	٣,٥٠	٠,٥٠٧	٤
		%	٥٠	٥٠	٠	٠			

م	العبارة	درجة الموافقة				المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة			
المتوسط الحسابي العام = ٣,٣٠، الانحراف المعياري العام = ٠,٢٥١								

يتضح من الجدول (١٢) أن المتوسط العام لدرجة الموافقة على عبارات صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لدى أفراد الدراسة كانت عالية، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٠) ويمكن تفسير أهم النتائج كالآتي:

١. غياب اللوائح المنظمة لشؤون المسؤولية المجتمعية في الجامعات حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٦٣) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، ويمكن تفسير ذلك لأهمية اللوائح والأنظمة المنظمة للمسؤولية المجتمعية في الجامعات، وهو ما يعد من متطلبات تفعيلها، كما أشارت كثير من الدراسات، كدراسة (شاهين، ٢٠١١م)، ودراسة (الخليوي، ١٤٣٧ه).
٢. كثرة الأعباء الإدارية الروتينية على القيادات الإدارية في الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٦١) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، وتفسر هذه النتيجة أن عمداء الكليات ووكلائهم مشغولون بأعباء إدارية يومية تشغلهم عن تفعيل المسؤولية المجتمعية، الأمر الذي يوجب إيجاد لوائح تحدد مهام القيادات الأكاديمية فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، ويجعلها من صلب مهامهم اليومية، وهو ما أشارت له دراسة (شاهين، ٢٠١١م) من أن أهم متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات هو إعادة صياغة التوصيف الوظيفي لمنسوبي الجامعة بما يؤكد مسؤوليتهم المجتمعية.
٣. قلة الصلاحيات الممنوحة للكليات الكفيلة بتفعيل المسؤولية المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥٨) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، ويمكن تفسير ذلك أنه لا يوجد في مؤسسات التعليم العالي صلاحيات تمنح للكليات لتفعيل المسؤولية المجتمعية، الأمر الذي يجعل تفعيلها يواجه بعض الصعوبات، إذ أشارت دراسة (الصائغ، ٢٠١٤م) أن من متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات هو تحديد معايير المسؤولية المجتمعية بدقة، وتبني المواصفات العالمية للمسؤولية المجتمعية.
٤. قلة الحوافز لمنسوبي الكلية المساهمين في تفعيل المسؤولية المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥٠) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، ويفسر ذلك أنه لا يوجد في أبواب الصرف لمؤسسات التعليم العالي ما يمكن صرفه لمنسوبي الكلية المساهمين في تفعيل المسؤولية المجتمعية، الأمر الذي يحتم على مؤسسات التعليم العالي البحث عن فرص أخرى لزيادة الحوافز للمساهمين في المسؤولية المجتمعية، والمساهمة في الرفع بتعديل الأنظمة بما يكفل الصرف من أحد أبواب الميزانية العامة لهذا الأمر، وهو ما أشارت له دراسة (شقوارة، ٢٠١٣م) من أن أهم متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعين في الجامعات هو توفير الحوافز النظامية للمساهمين في تفعيل المسؤولية المجتمعية بالجامعة.
٥. وجود فجوة بين برامج الكلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٣٤) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، الأمر الذي يحتم على مؤسسات التعليم العالي الاتصال الدائم بالمجتمع المحلي، وتسخير كافة الطاقات المادية والبحثية المتاحة لدراسة الاحتياجات الفعلية للمجتمع من البرامج الأكاديمية.
٦. عزوف مؤسسات المجتمع المحلي عن المشاركة في برامج الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,١٦) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود أنظمة تلزم

مؤسسات المجتمع المحلي بالمشاركة مع الجامعات بتفعيل المسؤولية المجتمعية، إذ يعد هذا التزاما أخلاقيا، أكثر منه بحث عن ربح مادي.

٧. نقص الكوادر الإدارية المتخصصة في تطوير الشراكة المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٠٥) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك أن عمداء الكليات ووكلائهم على قناعة أن هذا ليست صعوبة كبيرة، وأن الصعوبات تكمن في الجانب التنظيمي أكثر من نقص الكوادر الإدارية المتخصصة في تطوير الشراكة المجتمعية.

٨. قلة الدورات التدريبية في الكلية لتفعيل الشراكة المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وتفسير هذه النتيجة أن منسوبي الكلية على اطلاع جيد بتفعيل المسؤولية المجتمعية، لذا جاءت درجة الموافقة متوسطة.

٩. ضعف الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة في التواصل بين الكلية ومؤسسات المجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٨٧) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك أن ضعف الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة في التواصل بين الكلية ومؤسسات المجتمع المحلي يشكل صعوبة في تفعيل المسؤولية المجتمعية، ولكنه ليس بحدة الصعوبات التنظيمية.

٥-إجابة السؤال الخامس: ما المقترحات لتفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

للتعرف على مقترحات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٣) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، حول مقترحات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة

م	العبارة		درجة الموافقة				المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة			
١	إيجاد كوادر إدارية مدربة في الكليات لخدمة الشراكة المجتمعية	ك	١٤	٢٠	٤	٠	٣,٢٦	٠,٦٤٤	٥
		%	٣٦,٨	٥٢,٦	١٠,٥	٠			
٢	إلزام مؤسسات المجتمع المحلي بالتعاون مع الجامعات	ك	٣٣	٥	٠	٠	٣,٨٧	٠,٣٤٣	م١
		%	٨٦,٨	١٣,٢	٠	٠			
٣	إعطاء الكليات صلاحيات أوسع لتفعيل الشركة المجتمعية	ك	٣٣	٥	٠	٠	٣,٨٧	٠,٣٤٣	م١
		%	٨٦,٨	١٣,٢	٠	٠			
٤	مشاركة الكلية بوسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي للتواصل مع المجتمع المحلي	ك	١٢	١٥	١١	٠	٣,٠٣	٠,٧٨٨	٦
		%	٣١,٦	٣٩,٥	٢٨,٩	٠			
٥	إيجاد آلية واضحة لمشاركة	ك	٣٠	٨	٠	٠	٣,٧٩	٠,٤١٣	٣

م	العبارة		درجة الموافقة				المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة			
	أعضاء هيئة التدريس بالمسؤولية المجتمعية	%	٧٨,٩	٢١,١	٠	٠			
٦	دعم البحوث المختصة بمشكلات واحتياجات المجتمع	ك	٢٩	٨	١	٠	٣,٧٤	٠,٥٠٣	٤
		%	٧٦,٣	٢١,١	٢,٦	٠			
المتوسط الحسابي العام = ٣,٥٩، الانحراف المعياري العام = ٠,٢٣٧									

يتضح من الجدول (١٣) أن المتوسط العام لدرجة الموافقة على عبارات مقترحات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لدى أفراد الدراسة كانت عالية، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٩) ويمكن تفسير أهم النتائج كالآتي:

١. إلزام مؤسسات المجتمع المحلي بالتعاون مع الجامعات، وإعطاء الكليات صلاحيات أوسع لتفعيل الشركة المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٧) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، ويمكن تفسير ذلك أن عمداء الكليات ووكلائهم على اطلاع بأهمية البعد التنظيمي، فإلزام مؤسسات المجتمع المحلي بالتعاون مع الجامعات، وإعطاء الكليات صلاحيات أوسع لتفعيل الشركة المجتمعية كل هذا يحتاج إلى إصدار لوائح تنظم هذا الشأن، الأمر الذي سيفعل المسؤولية المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي.
٢. إيجاد آلية واضحة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس بالمسؤولية المجتمعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٩) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، وتفسر هذه النتيجة أن تفعيل المسؤولية المجتمعية تحتاج إلى كثير من اللوائح والأنظمة التي تجعلها على أرض الواقع، وأهمها إيجاد آلية واضحة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس بالمسؤولية المجتمعية، وجعلها شرطا من شروط الترقية، وإيجاد حوافز مادية لمن يشارك في تفعيل المسؤولية المجتمعية من أعضاء هيئة التدريس.
٣. دعم البحوث المختصة بمشكلات واحتياجات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٤) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، ويمكن تفسير ذلك على أن أفراد الدراسة على دراية تامة أنه لا يوجد ما يدعم البحوث المختصة بمشكلات واحتياجات المجتمع، غير البرامج والمبادرات التي تقدمها عمادة البحث العلمي، والتي لم تتمكن تنظيميا من تمييز بحوث المسؤولية المجتمعية بشيء من الميزات.
٤. إيجاد كوادر إدارية مدربة في الكليات لخدمة الشراكة المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٢٦) مما يدل على أن درجة الموافقة عالية، ويعزى ذلك لأهمية الكوادر البشرية، إذ هي الطاقات التي تقوم عليها المسؤولية المجتمعية، وبغيرها لا يمكن تفعيلها في الجامعات.
٥. مشاركة الكلية بوسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي للتواصل مع المجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٠٣) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وتفسر هذه النتيجة أن تواصل الكلية مع المجتمع المحلي عبر وسائل الاتصال الحديثة مهمة للغاية، ولكنه ليس بأهمية البعد التنظيمي، والذي يتوقع عليه تفعيل المسؤولية المجتمعية، وعلية تقوم أغلب متطلبات تفعيلها في الجامعات، لذا جاءت الموافقة على هذه العبارة بدرجة متوسطة من بين عبارات محور المقترحات، بينما جاءت جميع العبارات السابقة بدرجة عالية من الموافقة.

٦-**إجابة السؤال السادس**: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠،٠٥) بين إجابات أفراد الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة (العمل الحالي، الدرجة العلمية، سنوات الخدمة في العمل الحالي)؟

- **اختبار تاء (T) لمعرفة الفروق الإحصائية للمحاور بالنسبة لمتغير العمل الحالي:**

جدول (١٤) يوضح اختبار (T) لبيان الفروق بين إجابات أفراد الدراسة بحسب متغير العمل الحالي (عميد كلية أو معهد، وكيل عميد)

المحاور	العمل الحالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
المحور الأول البعد التنظيم	عميد الكلية	٢,٢٨	٠,٣٥٣	٣٦	٠,٠٨١	٠,٩٣٦
	وكيل الكلية	٢,٢٧	٠,٢٤٩			
المحور الأول البعد الأكاديمي	عميد الكلية	٢,٨٩	٠,٥٣٢	٣٦	٠,٩٠٠	٠,٣٧٤
	وكيل الكلية	٢,٧٦	٠,٣٧٣			
المحور الأول البعد المجتمعي	عميد الكلية	٢,٤١	٠,٣٠٨	٣٦	١,٥١	٠,١٣٩
	وكيل الكلية	٢,٢٨	٠,٢٣١			
المحور الثاني الصعوبات	عميد الكلية	٣,٣١	٠,٢٤٣	٣٦	٠,١٠٠	٠,٩٢١
	وكيل الكلية	٣,٣٠	٠,٢٦١			
المحور الثالث المقترحات	عميد الكلية	٣,٥٥	٠,٣٢٤	٣٦	٠,٦٤٠ -	٠,٥٢٦
	وكيل الكلية	٣,٦١	٠,١٧٤			

(*) دالة عند ٠,٠٥

يتبين من الجدول (١٤) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول البعد التنظيمي، حيث بلغ معامل T (٠,٠٨١) عند درجة حرية (٣٦) ومستوى دلالة (٠,٩٣٦) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول البعد الأكاديمي، حيث بلغ معامل T (٠,٩٠٠) عند درجة حرية (٣٦) ومستوى دلالة (٠,٣٧٤) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول البعد المجتمعي، حيث بلغ معامل T (١,٥١) عند درجة حرية (٣٦) ومستوى دلالة (٠,١٣٩) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث بلغ معامل T (٠,١٠٠) عند درجة حرية (٣٦) ومستوى دلالة (٠,٩٢١) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول مقترحات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث بلغ معامل T (- ٠,٦٤٠) عند درجة حرية (٣٦) ومستوى دلالة (٠,٥٢٦) وهو أكبر من (٠,٠٥).

ويمكن تفسير عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمل الحالي (عميد، وكيل) أن الخبرات العلمية والعملية لديهم متقاربة، وأنهم يشتركون في كثير من اللجان والمجالس المشتركة، الأمر الذي يجعل استجاباتهم لأداة الدراسة متقاربة.

- **اختبار تحليل التباين لمعرفة الفروق الإحصائية للمحاور بالنسبة لمتغير الدرجة العلمية:**

جدول (١٥) يوضح اختبار تحليل التباين لبيان الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد الدراسة بحسب متغير الدرجة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول البعد التنظيمي	بين المجموعات	٠,٠٣٣	٢	٠,٠١٦	٠,١٨٩	٠,٨٢٨
	داخل المجموعات	٣,٠٢	٣٥	٠,٠٨٦		
المحور الأول البعد الأكاديمي	بين المجموعات	٠,٣٣١	٢	٠,١٦٦	٠,٨٦٢	٠,٤٣١
	داخل المجموعات	٦,٧٢	٣٥	٠,١٩٢		
المحور الأول البعد المجتمعي	بين المجموعات	٠,١٠٩	٢	٠,٠٥٥	٠,٧٥٨	٠,٤٧٦
	داخل المجموعات	٢,٥١	٣٥	٠,٠٧٢		
المحور الثاني الصعوبات	بين المجموعات	٠,٠٤٩	٢	٠,٠٢٥	٠,٣٧٨	٠,٦٨٨
	داخل المجموعات	٢,٢٨	٣٥	٠,٠٦٥		
المحور الثالث المقترحات	بين المجموعات	٠,١٤٢	٢	٠,٠٧١	١,٢٧	٠,٢٩٢
	داخل المجموعات	١,٩٥	٣٥	٠,٠٥٦		

(*) دالة عند ٠,٠٥

يتبين من الجدول (١٥) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول البعد التنظيمي، حيث بلغ معامل F (٠,١٨٩) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,٨٢٨) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول البعد الأكاديمي، حيث بلغ معامل F (٠,٨٦٢) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,٤٣١) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول البعد المجتمعي، حيث بلغ معامل F (٠,٧٥٨) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,٤٧٦) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث بلغ معامل F (٠,٣٧٨) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,٦٨٨) وهو أكبر من (٠,٠٥).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول مقترحات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث بلغ معامل F (١,٢٧) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,٢٩٢) وهو أكبر من (٠,٠٥).

ويمكن تفسير عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للدراجة العلمية بين المجموعات (عميد، وكيل)، وداخل المجموعات (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) أن الخبرات العلمية والعملية لهم واحدة، وأن مفهوم المسؤولية المجتمعية، وطرائق تفعيلها واضح أيضا، الأمر الذي يجعل استجاباتهم لأداة الدراسة لا يظهر فيها فروق ذات دلالة إحصائية.

- **اختبار تحليل التباين لمعرفة الفروق الإحصائية للمحاور بالنسبة لمتغير سنوات الخدمة في العمل الحالي:**

جدول (١٦) يوضح اختبار تحليل التباين لبيان الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد الدراسة بحسب متغير سنوات الخدمة في العمل الحالي (أقل من خمس سنوات، أكثر من خمس سنوات وأقل من عشر سنوات، عشر سنوات وأكثر)

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول البعد التنظيمي	بين المجموعات	٠,٢٣١	٢	٠,١١٦	١,٤٣	٠,٢٥٢
	داخل المجموعات	٢,٨٢	٣٥	٠,٠٨١		
المحور الأول البعد الأكاديمي	بين المجموعات	٠,٢١٦	٢	٠,١٠٨	٠,٥٥٣	٠,٥٨٠
	داخل المجموعات	٦,٨٣	٣٥	٠,١٩٥		
المحور الأول البعد المجتمعي	بين المجموعات	٠,٦٤٤	٢	٠,٣٢٢	٥,٦٨	*٠,٠٠٧
	داخل المجموعات	١,٩٨	٣٥	٠,٠٥٧		
المحور الثاني الصعوبات	بين المجموعات	٠,١٠٢	٢	٠,٠٥١	٠,٧٩٥	٠,٤٥٩
	داخل المجموعات	٢,٢٣	٣٥	٠,٠٦٤		
المحور الثالث المقترحات	بين المجموعات	٠,٢٥٣	٢	٠,٢٦	٢,٤٠	٠,١٠٥
	داخل المجموعات	١,٨٤	٣٥	٠,٠٥٣		

(*) دالة عند ٠,٠٥

يتبين من الجدول (١٦) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول البعد التنظيمي، حيث بلغ معامل F (١,٤٣) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,٢٥٢) وهو أكبر من (٠,٠٥).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول البعد الأكاديمي، حيث بلغ معامل F (٠,٥٥٣) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,٥٨٠) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول البعد المجتمعي، حيث بلغ معامل F (٥,٦٨) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,٠٠٧) وهو أصغر من (٠,٠٥)، ولمعرفة مصدر تلك الفروق تم عمل اختبار شيفيه (Scheffe) وأتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين من سنوات خدمتهم أقل من ٥ سنوات ومن سنوات خدمتهم ١٠ سنوات وأكثر لصالح من سنوات خدمتهم ١٠ سنوات وأكثر، وأتضح أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين من سنوات خدمتهم أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات ومن سنوات خدمتهم ١٠ سنوات وأكثر لصالح من سنوات خدمتهم ١٠ سنوات وأكثر، والجدول رقم (١٧) يبين ذلك:

جدول (١٧) يبين مصدر الفروق لاختبار شيفيه (Scheffe)

		سنوات الخدمة ومتوسطاتها		
		أقل من ٥ سنوات ٢,٢٧	أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات ٢,٣٣	١٠ سنوات وأكثر ٢,٨٧
سنوات الخدمة ومتوسطاتها	أقل من ٥ سنوات ٢,٢٧			
	أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات ٢,٣٣	٠,٧٧١		
	١٠ سنوات وأكثر ٢,٨٧	*٠,٠٠٧	*٠,٠١٥	

(*) دالة عند ٠,٠٥

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول صعوبات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث بلغ معامل F (٠,٧٩٥) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,٤٥٩) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول مقترحات تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث بلغ معامل F (٢,٤٠) عند درجة حرية (٣٧) ومستوى دلالة (٠,١٠٥) وهو أكبر من (٠,٠٥).

ويمكن تفسير وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لسنوات الخدمة لمن خبرتهم عشر سنوات فأكثر أن هؤلاء الشريحة تملك من الخبرات العملية تجعله يختلف عن غيره، الأمر الذي أظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمن خبرتهم عشر سنوات فأكثر.

٥-أهم النتائج والتوصيات والمقترحات:

٥/١- أهم النتائج:

من خلال استعراض نتائج الدراسة، يمكن التوصل إلى أهم النتائج وهي كالآتي:

- أن أفراد الدراسة متفقون بدرجة "ضعيفة" على واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة في بُعده التنظيمي.
- أن أفراد الدراسة متفقون بدرجة "متوسطة" على واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة في بُعده الأكاديمي.
- أن أفراد الدراسة متفقون بدرجة "ضعيفة" على واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة في بُعده المجتمعي.
- أن أفراد الدراسة مؤيدون بدرجة "عالية" على وجود صعوبات لتفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة.
- أن أفراد الدراسة مؤيدون بدرجة "عالية" على المقترحات لتفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات الجامعة.
- أشارت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة في جميع محاور الاستبانة تعزى لمتغيرات الدراسة، إلا في محور واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية في بُعده المجتمعي بين من سنوات خدمتهم أقل من ٥ سنوات، ومن سنوات خدمتهم ١٠ سنوات وأكثر لصالح من سنوات خدمتهم ١٠ سنوات وأكثر.

٥/٢- التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من النتائج يوصي الباحث بما يلي:

- تحديث اللوائح والأنظمة في مؤسسات التعليم العالي بما يدعم تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات.
- منح صلاحيات دقيقة وواضحة للكليات لتفعيل المسؤولية المجتمعية.
- إيجاد وصف وظيفي دقيق لجميع العاملين في الكليات لتحديد أدوارهم في المسؤولية المجتمعية.
- إعداد معايير ومؤشرات أداء دقيقة قابلة لقياس أداء الكليات ومنسوبيها لمسؤولياتهم المجتمعية.
- إعداد أدلة إجرائية لأدوار الكليات الجامعية في المسؤولية المجتمعية.
- اعتماد المسؤولية المجتمعية من نقاط الترشيح للمناصب القيادية في الجامعة.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس بجعل المشاركة بالمسؤولية المجتمعية، والبحث فيها من نقاط الترقية المهمة.
- تخصيص وحدة إدارية في إدارة الجامعة لمتابعة تفعيل المسؤولية المجتمعية في الكليات، والرفع بمساهماتهم.
- تخصيص حوافز لمنسوبي الكلية المميزين في المشاركة بالمسؤولية المجتمعية.
- إيجاد آلية لمساهمة القطاع الخاص الجامعات في دعم وتفعيل أنشطها في المسؤولية المجتمعية.
- إيجاد آلية لتطوير البرامج الأكاديمية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع لتفعيل المسؤولية المجتمعية.
- إيجاد نواد طلابية في الكليات الجامعية لتقديم خدمات مجتمعية متنوعة.

٣/٥- المقترحات:

- في ضوء نتائج وتوصيات الدراسة، يقترح الباحث القيام بالدراسات التالية:
- إعداد دراسات مماثلة لجامعات حكومية أخرى.
- إعداد دراسة: نموذج تدريبي مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية لدى القيادات الجامعية الحكومية.
- إعداد دراسة: درجة وعي طلاب الجامعات لأدوارهم في المسؤولية المجتمعية.
- إعداد دراسة: تطبيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية: دراسة مقارنة مع بعض الخبرات العالمية.

أولا: المراجع العربية:

- أبو النصر، مدحت. (٢٠١٥م). **المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية ٢٦٠٠٠.** المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- بن سعيد، لانا. (١٤٣٤ه). **تصور لإجراءات مواصفة الايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية لضمان جودة برامج خدمة المجتمع في جامعة الملك سعود**. المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، ٢٠-١١-١٤٣٤ه، الأردن.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (١٤٣٤ه). التقرير السنوي لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (١٤٣٥ه). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حقائق وأرقام. إدارة الدراسات والمعلومات.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (١٤٣٧ه). تم استرجاعها بتاريخ ١٤٣٧/٨/٢٢ه من: https://imamu.edu.sa/Pages/default.aspx
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (١٤٣٦ه). لائحة جائزة التميز البحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي.
- حسن، أميرة. (٢٠٠٧م). **نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع**. المؤتمر السادس: التعليم العالي ومتطلبات التنمية. جامعة البحرين، كلية التربية.
- الخليوي، نوف. (١٤٣٧ه). **تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية بمدينة الرياض: إستراتيجية مقترحة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- شاهين، محمد. (٢٠١١م). **المسؤولية المجتمعية في الجامعات، جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً، دراسة وصفية تحليلية**. أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية. جامعة القدس المفتوحة: فلسطين، نابلس. ٥٥- ٨٤.
- شقوارة، سناء. (٢٠١٣م). **دور القيادة التحويلية في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة في الأردن**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
- شلدان، فايز، وصايمة، سمية. (٢٠١٤م). المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد (١٨)، المجلد (٧).
- الشمري، عادل. (١٤٣٦ه). تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد ١٢، محرم، ص ص ٩٧-١٣٢.
- الصائغ، نجاة. (٢٠١٤م). إستراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب: دراسة وصفية تحليلية. **مجلة مجمع جامعة المدينة العالمية**، العدد:٩، ماليزيا.

- عامر، طارق. (٢٠٠٧م). تصور مقترح لتطوير دور الجامعات في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. الأردن، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. (٤). ٣٥٥- ٣٨١.
- عبدالمؤمن، أسماء. (٢٠١٣م). **المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية نحو تنمية المناطق العشوائية دراسة مطبقة على جامعة حلوان**. المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، ج٩، ص ص ٣٥٢٣- ٣٦١٧.
- العساف، صالح. (٢٠١٢م). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية.** ط٣. دار الزهراء، المملكة العربية السعودية: الرياض.
- عمار، إيمان. (٢٠٠٩م). دور كلية التربية النوعية جامعة المنوفية في خدمة المجتمع المحلي. مصر، **دراسات في التعليم الجامعي**. (٢٠). ص ص ٤٠- ١١١.
- عواد، يوسف. (٢٠١٠م). **دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات**. جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
- الغالبي، طاهر، والعامري، صالح. (٢٠٠٥م). **المسؤولية المجتمعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**. دار وائل، عمان، الأردن.
- الفارس، نجوى. (١٤٣٧ه). **درجة ممارسة المسؤولية المجتمعية لدى القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة الملك سعود**. رسالة ماجستير غير منشورة، كليات الشرق العربي.
- كمال، سفيان. (٢٠١١م). **الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤوليتها المجتمعية**. أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية. جامعة القدس المفتوحة: فلسطين، نابلس. ٣٣- ٣٨.
- مجلس التعليم العالي. (١٤٢٨هـ). **نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه**. ط٣، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- مخلوف، شادية. (٢٠١١م). **ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني، نموذج مقترح.** أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين. ٢٥٣-٢٦٨.
- مرسي، سعيد، ومحمد، عبدالله. (٢٠١٠م). دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب: الواقع والمأمول. **المجلة الدولية للأبحاث التربوية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، (٢٨).
- المنهراوي، داليا. (٢٠١٥م). **دور الجامعة في تمكين طلابها من المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- وزارة التعليم العالي. (٢٠١٣م). **شروط ومواصفات مبادرة تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية.** الإدارة العامة للبرامج التطويرية، المبادرات التنافسية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Ahmadi, Freyedon; & Tavreh, Naser. (2012). Social Responsibility in Universities: Case Study, Iranian University**. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**, 3(1), 298-306.
- Dahan, G. S., & Senol, I. (2012). Corporate Social Responsibility in Higher Education Institutions: Istanbul Bilgi University Case. **American International Journal of Contemporary Research Vol. 2** *No. 3, March*, 95-103.
- Jimenez, Monica. (2007). **The Socially responsible a way of being. GONO**, Global University Network for Innovation. Retrieved from: http://www.guninetwork.org/resources/he-articles/the-socially-responsible-university-a-way-of-being Accessed on: 10/11/2016.
- Marinescu, P., Toma, S. G., & Constantin, I. (2010). Social responsibility at the academic level. Study case: the University of Bucharest. **Studies and Scientific Researches-Economic Edition**, (15).
- Nejati, et al. (2011). Corporate social responsibility and universities: A study of top 10 world universities' **websites.African Journal of Business Management**, *5*(2), 440-447.
- Plungpongpan, J., Tiangsoongnern, L, & Speece, M. (2016). University social responsibility and brand image of private universities in bangkok. **The International Journal of Educational Management**, 30(4), 571-591.